وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي

-دراسة حالة (الجزائر)-

من إعداد الطالبة:
بوشويرب خولة

تحت إشراف:
أ.د مدوخ ماجدة

لجنة المناقشة

أ.د حفاي عبد القادر	رئيسا
أ.د مدوخ ماجدة	مشرفا
د.محجوبي حمزة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

".كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم "

حمدا لمن أبدع الكون على غير سابق مثال وشكرا لمن أودع ما فيه من عبر وامثال وثناء على من علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم.

الشكر والحمد لله الواحد الاحد، وعملا وتوجيها واقتداء بنبي محمد صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله، مالم يشكر الناس".

شكرا لكل من كان سببا لإتمام هذه المذكرة، واعترافا بالفضل والجميل أخص بذكر والتقدير المشرفة على هذه المذكرة الدكتورة الفاضلة مدوخ ماجدة، أولا على قبولها الاشراف والتأطير العلمي لعملي واشكرها على كل

المجهود الذي بذلته لمساعدتي في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بشكر للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لمنحي شرف مناقشتهم لهذا العمل، الى جميع اساتذتي الكرام خلال مسيرتي الجامعية و الى كل من مد لي يد العون من قريب او بعيد شكرا جزيلا

وختاما اسال الله ان يجعل عملي خالص لوجهه الكريم.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين."

الى من علمتني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار، الى من أضاءت لي دربي الى من كان حبها زادي وعمادي الى من كانت ولازالت ترشدني الى مواصلة مرحلتي التعليمية، الى من احتمي بدعائها الى والدتي الغالية

والى قدوتي الأولى الذي زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد، الى من رفعت راسي عاليا افتخارا انني ابنته الى ابي اصدق وأغلى الناس

اسال الله ان يحفظهما ويديمهما تاج فوق رؤوسنا وشمعة تنير دربنا.

الى من كانوا سندا لي في هذه الحياة وتقاسموا معي الآهات والأناة اخوتي رفقائي، اخي صلاح الدين

اختي فاطمة واختي مروة وفقهم الله وسدد خطاهم

والى كل رفيقات مشواري الدراسي والى كل الغالين على قلبي اهدي ثمرة جهدي

الى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي ولساني.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية الى أي مدى يساهم الشمول المالي في تأثير على النمو الاقتصادي من خلال مؤشراته،التي اعتمدنا فيها على جانب نظري الذي تناول الشمول المالي و النمو الاقتصادي ،إضافة الى الفصل الثاني و الذي اعتمدنا فيه على قياس و تحليل اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول 06 (البرازيل، الهند، الدنمارك، إيطاليا، نيجيريا، كينيا) والجزائر للفترة نفسها. النموذج الاقتصادي القياسي المستخدمفي الدراسة هو نموذج الانحدار و panel تشمل الدراسة الدول التي تتوفر فيها جيمع البيانات المتعلقة بمؤشرات متغيرات الدراسة، و هي امتلاك الحسابات المصرفية لكل(1000)بالغ، فروع البنوك التجارية لكل (100.000)بالغ، ماكينات الصرف الالي(100.000)، الادخار من اجمالي الناتج المحلي،الائتمان من اجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل، و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. خلصت الدراسة الى العديد من النتائج و من بينها وجود علاقة إيجابية و معنوية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، ومنه يجب العمل اكثر على تفعيل و تنشيط هذه المؤشراتعن طريق تحسين الخدمات المالية و اتاحتها لكافة المجتمع للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: شمول المالي، نمو الاقتصادي، تكنولوجيا المالية، خدمات المالية.

Abstract :

This study aims to answer the problem of to what extent financial inclusion contributes to the impact on economic growth through its indicators, in which we relied on a theoretical aspect that dealt with financial inclusion and economic growth, in addition to the second chapter, in which we relied on measuring and analyzing the impact of financial inclusion On the economic growth in the group of countries 06 (Brazil, India, Denmark, Italy, Nigeria, Kenya) and Algeria for the same period. The econometric model used in the study is the regression model and the panel. The study includes countries in which all data related to the indicators of the study variables are available, which are the possession of bank accounts for every (1000) adults, branches of commercial banks for every (100,000) adults, automatic teller machines (100,000), Savings from GDP, credit from GDP as an independent variable, and GDP as a dependent variable representing economic growth. The study concluded with many results, including the existence of a positive and significant relationship between financial inclusion and economic growth, and from it more work must be done to activate and revitalize these indicators by improving financial services and making them available to all society to contribute to the promotion of economic growth.

Keywords: financial inclusion, economic growth, financial technology, financial services.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	**I**
الإهداء	**II**
ملخص الدراسة	**III**
فهرس المحتويات	**VI**
قائمة الجداول والأشكال والإختصارات	**X**
المقدمة	**أ- ث**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والنمو الإقتصادي	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي	**10**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**10**
المطلب الثاني:أبعاد الشمول المالي	**18**
المطلب الثالث: مبادئ وركائز الشمول المالي	**22**
المطلب الرابع: مبادرات تعزيز الشمول المالي والتحديات التي تواجه	**26**
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**33**
المطلب الاول: مفهوم و خصائص النمو الاقتصادي	**33**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	**35**
المطلب الثالث: أنواع ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي	**36**
المبحث الثالث : العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي	**43**
المطلب الاول : علاقة الشمول المالي بالتمويل المصغر	**43**
المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاجتماعية و التكنولوجيا المالية	**50**
المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي	**51**

خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثاني: قياس أثر الشمول المالي على تطور معدلات النمو الإقتصادي حالتي (مجموعة الدول المختارة، وحالة الجزائر)	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة لمجموعة الدول المختارة	**56**
المطلب الأول: تقديم مجموعة دول الدراسة	**56**
المطلب الثاني: تقديم لنموذج الدراسة	**59**
المبحث الثاني: قياس أثر الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المختارة للفترة (2006-2022)	**62**
المبحث الثالث: قياس أثر الشمول المالي على تطور معدلات النمو الاقتصادي –الجزائر-	**66**
المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2021)	**66**
المطلب الثاني: دراسة قياسية لاثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	**69**
خلاصة الفصل	**74**
الخاتمة العامة	**76**
قائمة المصادر والمراجع	**80**
الملاحق	**85**

قائمة الجداول
و الاشكال
و الاختصارات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تقديرات معلمات النموذج للدراسة لاستخدام النماذج الثلاث	62
(02)	نتائج اختبار	63
(03)	معلمات النموذج للدراسة المقدرة باستخدام التاثيرات العشوائية	64
(04)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و مساهمة القطاعات للفترة	66
(05)	نتائج تقديرات النموذج	70
(06)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	72
(07)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	73

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	ابعاد الشمول المالي حسب رابطة عمل بيانات الشمول المالي	21
(02)	مبادى الشمول المالي حسب مجموعة العشرين	23
(03)	ركائز الشمول المالي	25
(04)	اهداف التمويل المصغر	46
(05)	مؤسسات التمويل المصغر	47
(06)	منتجات التمويل المصغر	48
(07)	اختبار توزيع الطبيعي لسلسة البواقي	73

قائمة الاختصارات

اختصار الكلمة	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
(G20)	Group 20	المجموعة العشرين
(AFI)	Alliance of Financial Inclusion	التحالف الشمول المالي
(CGAP)	The consultative group to assist the poorest	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
(OECD)	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(INFE)	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
(BCBS)	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
(IAIS)	International Association of Insurance Supervisors	الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التامين
(IOSCO)	International Organization of Securities Commissions	المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية
(WB)	The World Bank	البنك الدولي

مقدمة

يلعب القطاع المالي دورا هاما في اقتصـــاديات الدول، وهذا بســبب الاهتمام المتزايد بهذا المجال في كافة انحاء العالم، بحيث تولد هذا الاهتمام مع مرور الزمن و اصبح هذا القطاع يعول عليه و يعمل على تجسيد و سعي لتحقيق اهداف استراتيجية التي تطرحها المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، و المنظمات الدولية الأخرى أي ان هذه المؤســســات الدولية تعمل على بذل الجهود للقيام بمختلف الإصلاحات و اصدار سياسات واستراتيجيات لتحفيز مؤسسات القطاع المالي و المصرفي على جلب مختلف المتعاملين و تعميم الخدمات المالية و المصــرفية عبر القنوات الرسـمية بتكاليف معقولة و لأكبر شـريحة ممكنة من المجتمع، و الهدف من هذه السـياسـات او الاسـتراتيجيات هو تحقيق اهداف اقتصـادية و اجتماعية للقضـاء على المشـاكل التي تواجه مختلف الاقتصـاديات من ناحية التمويل. فعن طريق القيام بحملات توعية ونشـــر التثقيف وتعزيز المبادرات التي من شـــانها ان ترفع من مســـتويات استخدام الخدمات المالية لتسهيل المعاملات التجارية ومواجهة الصدمات والوقائع التي تكون بشكل مفاجئ خاصـة للفئة التي تكون ذات دخل محدود او منعدم، بحيث نرى في الوقت الحالي مؤسسات المجال تلتزم وتؤكد على ضرورة اتاحة وصول واستخدام الخدمات المالية المختلفة لتعزيز مستويات الشمول المالي.

و بعد ازمة الرهن العقاري 2008، ازداد الاهتمام من قبل منظمات الدولية بهذا المجال وأصـــبحت تعمل هذه المؤسسات بوضع ابعاد و مؤشرات لقياس درجة إيصال و اتاحة و استخدام المنتجات المالية في البلدان، و قيام اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ونوابهم واجتماعات مجموعات العمل المختلفة لمناقشة بعض القضايا الرئيسية التي تناولها المسار المالي لوضع التوقعات الاقتصادية العالمية ورصد المخاطر الاقتصادية، و إصلاحات من أجل هيكل مالي عالمي أكثر استقرارًا ومرونة، والتأكيد على جودة تمويل البنية التحتية، تمويل مســتدام و وضــع اقتراحات و إصــلاحات في القطاع المالي. وتشمل بعض مجالات العمل طرقًا لتحسين البنية التحتية للنظام المالي، واتباع سياسات مواتية لتسخير التقنيات الناشئة، وتسهيل تدفقات التحويلات وتقليل تكلفة التحويلات، ومحو الأمية المالية وحماية المستهلك.

و مع تطور المجتمعات و الاقتصاديات و اقحام التكنولوجيا في شتى المجالات حتى القطاع المالي و المصرفي و زيادة حجم الشركات التي تعمل في هذا القطاع، أصبحت تسعى مختلف الدول الى تعزيز اليات الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات قياس الشمول المالي وتشجيع نماذج العمل الجديدة، مثل الاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونية من أجل تعميم الخدمات المالية .واتباع نهج استراتيجي من خلال

وضـــع اســـتراتيجية وطنية للشـــمول المالي تجمع بين مختلف أصـــحاب المصـــلحة بما في ذلك الجهات التنظيمية المالية، والاتصـــالات، والمنافســـة، ووزارات التعليم و الاهتمام بحماية المســـتهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسـؤولة والمسـتدامة، وذلك من خلال تجسـيد هياكل قاعدية وبنية تحتية و تشـجيع الاسـتثمار لتحقيق اهداف اجتماعية و التقليل من التقلبات الاقتصـادية و المالية، و تحقيق اهداف اقتصادية كزيادة و الرفع من مستويات معدلات النمو الاقتصادي .

I. الإشكالية

ما مدى تأثير لمؤشرات الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في دول الدراسة؟

II. الأسئلة الفرعية

- هل توجد علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي؟
- ما دور الهيئات في تعزيز من مستويات الشمول المالي؟
- ما العلاقة بين الشمول المالي والمتغيرات الاجتماعية والتكنولوجيا المالية؟
- ما العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول المختارة والجزائر؟

III. فرضيات البحث

انطلاقا من إشـــكالية البحث، تهتم مختلف الاقتصـــاديات إلى زيادة وتوفير الخدمات المالية نحو تعزيز الكفاءة الاقتصـــادية التي بدورها تمول وتوفر الســـيولة اللازمة من أجل خلق ديناميكية تدفع بتحســـين الوضـــعية الاقتصـــادية مما يؤدي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصـــادي الذي هو في حاجة دائمة إلى تمويل متزايد ومستمر لمختلف القطاعات وفيما يلي أهم فرضيات الدراسة:

- للتمويل المصغر والتكنولوجيا المالية اسهام معتبر في تعزيز النمو الاقتصادي.
- هنالك تأثير مختلف لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول المختارة.
- يوجد تأثير سلبي وإيجابي للشمول المالي بمؤشراته الخمس على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية البحث

تأتي أهمية انطلاقا من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي وهذا نظرا لما يلعبه من دور في

- المساهمة في النمو الاقتصادي.

- معالجة أحد المواضيع الجوهرية والتي أصبحت بمثابة التحدي لكافة الدول خاصة.
- باعتبار أنه الشـــمول المالي يعتبر أحد أهم الركائز الضـــرورية لدعم مختلف المبادرات في ريادة الأعمال إضافة إلى القطاع المهم الذي ينتمي اليه.
- للاطلاع على التجارب لبعض الدول خلال القيام بهذه الدراســة ومعرفة محددات الشــمول المالي ومدى أهمية على الاقتصاديات
- لتأكيد على ضــرورة مبادرات الهيئات والمنظمات لتعزير النمو الاقتصــادي للحد من ظاهرة محو الأمية المالية والفقر والحرص على طرح خدمات مالية وتمويلية لكافة فئات المجتمع في المناطق المختلفة التي تعاني في هذا المجال.

IV. أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- ضبط المفاهيم الأساسية للشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
- لتبيان أثر الشمول المالي على تحسين مستويات الادخار والائتمان وبالتالي التأثير على الأنشطة الإنتاجية.
- لتعرف على المبادرات التي تكون هادفة لتعزيز الشمول المالي من مختلف الهيئات والمنظمات.
- محاولة لربط بين الخدمات المالية وما ينجم عنها من أثر عند حســـن تطبيقها والعمل بها لتدعيم الفئات كافة دون استبعاد اي شريحة من المجتمع.
- لتعرف على واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العالم مع محدداتها في العالم.
- تقديم بعض التوجيهات والتجارب لدول التي يلقى اقتصـــــادها رواج كبير لمختلف الخدمات والمنتجات المالية دون تهميش أي فئة.

VI. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراســة على المنهج الوصــفي التحليلي في عرض الاطار النظري للشــمول المالي و النمو الاقتصـــادي، كما اشـــرنا الى الاســـتبعاد المالي في البداية لمعرفة محدداته و تطرقنا الى التمويل المصــغر لمعرفة علاقة الشــمول المالي به و علاقة الشــمول المالي بالمتغيرات الاجتماعية و التكنولوجيا المالية و من ثما علاقته بالنمو الاقتصــادي، اما في الفصــل الثاني اعتمدنا على منهج الدراســة القياســة و

الذي يقوم على أساس نموذج لخمس مؤشرات في (06) الدول المختارة إضافة نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

VII. حدود الدراسة الزمنية و المكانية

شـــملت عينة الدراســـة 06 دول رائدة في هذا المجال (البرازيل، الهند، الدنمارك، إيطاليا، نيجيريا، كينيا) إضافة الى دراسة قياسية في الجزائر للفترة نفسها بغرض أظهار طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

VIII. صعوبات الدراسة

تمثلت صـــعوبات الدراســـة في عدم توفر البيانات وصـــعوبة الاقتناءان من قواعد البيانات العالمية، ومن ناحية المراجع خاصة فيما يتعلق بالشمول المالي نظرا لحداثة الموضوع.

IX. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب في اختيار الموضوع منها:

1.اسباب موضوعية:

- الأهمية البالغة للموضوع الشمول المالي لتعزير النمو الاقتصادي في الوقت الحالي.

-التحول الذي تشهده الاقتصاديات الحالية نحو التكنولوجيا ومدى أهميتها ومساهمتها في إيصال الخدمة إلى كافة شرائح المجتمع.

- حداثة الموضوع بمتغيراته وتناسب الموضوع مع التخصص.

2.أسباب ذاتية:

- الرغبة في تناول الموضوع والميول.

X. الدراسات السابقة

الدراسات العالمية

- دراسة لـــ Duc voسنة 2019، Financial inclusion économico goth، المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي تدرس سياسات التي تركز على الشمول المالي في السنوات الأخيرة، توصلت على ان للشمول المالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
- دراسة لـــ jain Gower سنة 2020، حول Financial inclusion rôle in économico griot، جنوب اسيا، متعلقة بدور الشمول المالي في النمو الاقتصادي، باستخدام أسلوب قياسي تهدف الدراسة الى التأكيد على موضوع الشمول المالي باعتباره أداة رئيسية في جداول الحكومات والتي عن طريقها يتم دعم النمو الاقتصـــادي والأهداف الاقتصـــادية مما يســـمح بتحســـين الاقتصاديات الضعيفة.
- دراسة لـــ James huent سنة 2020، digital financial inclusion and economic growth، بمعنى الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالنمو الاقتصـادي لتقييم نظام الشـمول المالي باســتخدام بيانات البنك الدولي وصـــندوق النقد الدولي ل 105 دولة. تم التطرق الة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصـادي وأظهرت النتيجة وجود تأثير إيجابي لشـمول المالي على النمو الاقتصادي.

الدراسات العربية

-دراسة احمد البكل وايمان حداد: حول الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، تضمنت الدراسة التحول التدريجي نحو الرقمة وتطبيقات الشمول المالي، وأهم ما توصلت اليه الدراسة هو أن الشمول المالي انعكس تطبيقه على سهولة وسرعة أداء الاعمال والقيام بدراسة قياسية لمعرفة وقياس العلاقة بين إثر الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

-دراسة عادل عبد العزيز، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، تهدف الدراسة للألقاء الضـــوء على دور الشـــمول المالي في تعزيز الاســـتقرار المالي والنمو الاقتصـــادي وعرض مؤشرات الشمول المالي واليات تحقيقه.

-دراسة مصطفى عمرية، دراسة الشمول المالي في فلسطين على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي للفترة(2010-2020)، هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي حيث وقفت على عدة مؤشرات اقتصادية هامة لنمو الاقتصادي، توصلت الدراسة على أنه يوجد أثر سلبي بين الشمول المالي من خلال الحسابات المصرفية واجمالي الودائع والنمو الاقتصادي.

الدراسات الوطنية

- دراسة في 2019 لقلاق صليحة وحمدي معمر؛ حول تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي؛ حيث هدفت الى دراسة الموضوع لوصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع ولتوضيح واقع الشمول المالي ومتطلباته وتفعيله للمساهمة في رفع أداء القطاع المالي .

-دراسة في 2019 لـــ دومة حسينة؛ حول العلاقة بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية وقياسية للجزائر والدول المختارة وهذا من اجل تقييم تجربة الشمول المالي في الدول العربية وعلاقتها بالتنمية حيث توصلت الباحثة الى.

-دراسة في 2020 أسماء دردور وسعيدة حركات، لقياس إثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، تهدف الدراسة الى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج أرذال، باستعمال مؤشرات الشمول المالي، توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وعلاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة أخرى.

V. هيكل الدراسة

تضمن هذا البحث فصلين بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما عن طريق طرح الية لمعرفة مدى مساهمة الشمول المالي لرفع من مستويات النمو الاقتصادي بحيث تضمن :

المبحث الأول: الاطار الفاهيمي لشمول المالي و الذي يتضمن (نشأته، تعريفه، ابعاده و أهميته و أهدافه و التحديات). التي لا تسمح بالولوج الى الخدمات المالية بالإضافة الى تقديم بعض الحلول إضافة الى مبادرات من هيئات و منظمات دولية و إقليمية المتعلقة بالشمول المالي.

المبحث الثاني: تم تناول الاطار النظري للنمو الاقتصادي (مفهومه ، خصائصه، انواعه ، عوامل المؤثرة به، و نظرياته) ،

المبحث الثالث: تم التطرق الى العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، حيث تضمن هذا المبحث بداية العلاقة بين الشمول المالي و التمويل المصغرون علاقته بالمتغيرات الاجتماعية و التكنولوجيا المالية لمعرفة مدى أهمية توفير الخدمة المالية لكافة الفئات و شرائح حتى أصحاب المشاريع الصغيرة و التي بدورها يكون لها اثر على الناتج المحلي و بالتالي رفع من مستويات النمو الاقتصادي للبلد و هنا تكمن أهمية تحديد دور العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

خصص الفصل الثاني لقياس أثر الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول بثلاث مباحث حيث تضمنت علاقة بين الشمول المالي في (06) الدول رائدة في المجال إضافة الجزائر، بحيث تم التطرق الى دراسة تحليلية لتطور معدلات النمو الاقتصادي والقطاعات المساهمة في الجزائر للفترة(2004-2021)، ثم قياس العلاقة بين الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للشمول المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر الشمول المالي أداة مهمة تعميم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الى العدد الأكبر من الافراد وتلك الفئات المهمشة والتي تعاني من الاستبعاد المالي خاصة لأصحاب الدخل المنخفض والمنعدم، ويكون اتاحة المنتجات والخدمات عن طريق القنوات الرسمية التي بدوره تعمل على ابتكار خدمات ملائمة بتكاليف منافسة، عادلة لتفادي لجوء تلك الفئات الى القنوات الغير رسمية التي تكون مرتفعة التكاليف وتتسم بالخطر وعدم المراقبة والاشراف. بحيث أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة للهيئات التنظيمية الدولية ووكالات التنمية عبر جميع انحاء العالم.

ويهدف الشمول المالي الى تعزيز تكافئ الفرص وتمكين المرأة وتمويل مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما انه يهدف للحد من الفقر والمساواة وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

ازداد الاهتمام بالشمول المالي بشكل مستمر، بحيث انه يعتبره البنك الدولي محور أساسي لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ، وهذا نظرا لاثار السيئة التي من الممكن ان يخلفها الاستبعاد المالي. ونهدف في هذا الجزء الى تقديم تعاريف لشمول المالي، ابعاده، خصائصه،أهميته و أهدافه، و التحدياته إضافة الى مبادرات المنظمات و الهيئات لتعزيزه و اقتراح بعض الحلول للسماح بالولوج للخدمات المالية

المطلب الاول: ماهية الشمول المالي

قبل التطرق الى الشمول المالي من تعريف وخصائص وغيرها لابد من معرفة معنى الاستبعاد المالي وهو مصطلح يعني عكس الشمول المالي وفيما يلي نقوم بطرح مفهوم الاستبعاد المالي وبعض من محدداته او أسبابه :

أولا: الاستبعاد المالي

1/مفهوم الاستبعاد المالي: يستخدم الاستبعاد المالي للدلالة على عدة أمور مختلفة ويتم تعريفه على أنه:

التعريف الأول: يعرف على أنه:" مفهوم واسع يصف الافتقار الى الوصول لمجموعة الخدمات المالية واستخدامها[1] " .

التعريف الثاني: يعرف على أنه:" حالة لا يتمتع فيها جميع الأشخاص بإمكانية الوصول الى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والمطلوبة من اجل إدارة أموالهم بشكل أكثرفعالية. " [2]

[1] سامية مطاري، **دراسة لمحددات الاستبعاد المالي، في منطقة المغرب العربي في استخدام الجيل الثاني**، مجلة مجاميع المعرفة، المجل د8، العدد 1، 2022، ص ص 12/11

[2]- ايمان فتحي الحماسي، **تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل، العدد الثالث، مصر ،2022، ص 827

ومنه يمكن تعريف الاستبعاد المالي على أنه عدم قدرة بعض الأشخاص للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة بتكلفة منخفضة وبشكل عادل وأمن من طرف مقدمي هذه الخدمات المالية.

2/ محددات الاستبعاد المالي: تقف مجموعة من الاسباب وراء عدم او صعوبة الوصول الى الخدمات المالية الاساسية؛ بحيث يمكن وصف الاستبعاد المالي على أنه ناتج عن عاملين من جانب العرض وجانب الطلب؛[1]

من **جانب العرض:** يشـار الى الجوانب متعلقة بالعرض الفاشـل وإخفاق في السـوق في تسـهيل عملية الوصول المالي والتي نوجزها فيما يلي :

-**المنتجات المالية الغير مناسبة:** يقصد بها المنتجات والخدمات التي تكون في غالب الأحيان غير مناسبة وملائمة الرغبة العميل؛

- **نقاط عرض الخدمات** ويقصد بها درجة الانتصار للفروع البنكية خاصة في المناطق النائية اي حرمان هذه الشريحة من السكان.

- **الافتقار للبنية المالية الرقمية وتخلف أنظمة الدفع**

ب. من جانب الطلب: يعد السعر والدخل أحد أهم العوامل التي تحد من الطلب على كميات السلع والخدمات، أن الطلب الخدمات والمنتجات المالية يتجاوز العوامل الاقتصادية وفيما يلي اهم هذه العوامل؛

- **مستويات الدخل والفقر:** يعد الدخل الغير مستقر من بين اهم الاسباب المفسرة الاستبعاد المالي اذ يؤدي كل من تدني مستويات المداخيل الفردية ناهيك على عدم المساواة في الدخل الى تزايد معدلات الفقر؛ بحيث أنه ما تسعى البنوك لتحقيقه لا يتلاءم مع طبيعة وقدرة تلك المناطق التي نشهد ارتفاع في نسبة الفقر وانخفاض لمستويات الدخل؛

- **الثقافة المالية والمستوى التعليمي:** يرتبط الاستبعاد المالي في أغلب الأحيان بالثقافة المالية؛ اي معرفة الأفراد بالخدمات المالية ومدى تعرفهم عليها والتي تشير الى الوعي والمعرفة فالمستوى التعليمي

[1] آلاء محمد غنيم، **مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المجلة العلمية للدراسات البحوث المالية، كلية التجارة، المجلد 4، ال عدد2، 2023، ص ص 6/5.

يلعب دور هاما في الحد من الاستبعاد المالي فالأمية تؤدي الى الجهل بالحقوق والتسهيلات الائتمانية المتاحة للمستهلكين؛

– **انعدام الثقة في النظام المالي:** خاصة فيما يتعلق بالدول التي تعاني من ارتفاع الفساد والمحسوبية في كل قطاعاتها خاصة الحكومية منها الامر الذي يؤدي الى انعدام الثقة والحوافز وكثرة التجارب الفاشلة كحوادث الاختلاس؛

– **الاعتبارات الدينية:** تعد المعيقات الدينية من بين اهم الاسباب ومحددات الاستبعاد المالي خاصة وسط الفئات المسلمة؛ بسبب احكام وضوابط الشريعة الاسلامية التي تحرم مختلف المعاملات التي تتنافى مع احكامها وقواعدها.

ثانيا: الشمول المالي

1/ نشأة الشمول المالي

يمكن إرجاع فأرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحرة التعاونية في الهند عام 1904 ضد والات الإقراض غير المؤسسية في شال مقرضين ماليين بانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين مما تطلب ظهور نظام مالي شامل ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية ، واحتسب مفهوم الدمج المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ، ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع ففي عام 1965 وبعد ذلك تم تأميم 14 بنكا تجاريًا رئيسيًا في أنحاء الهند خلال عام 1969 وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في جافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية؛ [1]

[1]-حموي و فاء و أخر،**واقع تأثير الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،جامعة عنابة، الجزائر،المجلد12،العدد2021،01،ص71-87

الا ان ظهور مصطلح الشمول المالي اول مرة كان في عام 1993 في دراسة " شون وثرت" عن الخدمات المالية في جنوب انجلترا؛ بحيث تم تناول موضوع فيها على أثر إغلاق فرع أحد البنوك لمعرفة امكانية وصول السكان الى الخدمات المصرفية.

كما انه خلال التسعينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المالية المصرفية والغير مصرفية .وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل اوسع لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتوفرة وهنا تم الاشارة الى ضرورة التفريق بين:

- التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات المالية لعدم الحاجة إليها؛
- عدم الوصول إليها وعدم استخدامها لعدم توفرها.

و لكن الاهتمام الدولي بشكل حقيقي بالشمول المالي ازداد اعقاب الازمة المالية العالمية 2008 ؛ بحيث تم انشاء التحالف الدولي للشمول المالي و الذي يعد اول شبكة دولية تهتم بتجارب الدول و خبراتهم فيما يتعلق بالشمول المالي الهدف منه كان العمل على تطوير الادوات المستخدم لتطبيق الشمول المالي و تبادل الخبرات الفنية و العلمية و التقنية بين الدول الاعضاء و تقديم المساعدات لصياغة السياسات و الاستراتيجيات و الاليات اللازمة في ذات المجال ؛ يضم هذا تحالف 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم بين وزارات مالية و بنوك مركزية انعقد اول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا[1] .

2/ مفهوم الشمول المالي :**هنالك** عدة تعاريف لشمول المالي نأخذ أهمها

[1]-سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فسلطين، مارس 2016، ص ص 15-16.

*** مجموعة العشرين (G20):** هي المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدول بحيث تأسست مجموعة العشرين في عام 1999 بعد الأزمة المالية الآسيوية كمنتدى لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية.

***التحالف الدولي:** هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالالمبور، ماليزيا، وقد تأسست في عام 2008 كمشروع ممول من Melinda Gates وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية وتتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية، لمواجهة من الفقر، وتضم الشبكة أكثر من 100 مؤسسة مالية من أكثر من 89 دولة.

التعريف الأول: حسب مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial inclusionبانه: هو كافة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول استخدام الخدمات المالية بكافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة منها والميسورة بمعنى الوصول للخدمات والمنتجات المالية بما يتناسب ويتلاءم من احتياجاتهم وان تقدم لهم الخدمات بشكل عادي وبتكاليف معقولة؛[1]

التعريف الثاني: حسب اللجنة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بحيث عرفت الشمول المالي على انه: الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل بما فيهم المستبعدين من النظام المالي للوصول الى الخدمات المالية المختلفة من اقراض مدفوعات تامين من المؤسسات المالية الرسمية الي تتيح الخدمات بدلا من الخيارات الغير الرسمية المتاحة؛

التعريف الثالث: حسب البنك الدولي بحيث عرف الشمول المالي على انه: مدى إمكانية حصول الافراد والاسر وكذلك المنظمات من مختلف المناطق الجغرافية والمستويات الاجتماعية على خدمات المؤسسات المالية الرسمية، والاستفادة منها بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب وبالقدر اللازم، أضافها مدى توفر الخدمات المرتبطة باحتياجات تلك الفئات .[2]

التعريف الرابع: المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) والشبكة الدولية لتثقيف المالي(INFR) بحيث تعرف الشمول المالي على انه: العملية التي يتم من خلالها النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة، بالوقت والسعر والشكل المناسب. بهدف توسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة لتطبيق مناهج مبتكرة تضم النوعية والتثقيف المالي لتعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[3]

---

[1]-افتخار محمد مناجي،**دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي** ،مجلة الإدارة و الاقتصاد،المجلد02،العدد 02،العراق،39.

[2]-فضيل البشير ضيف ،**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ،مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ،المجلد06،العدد24،الجزائر،2020،ص ص 474/473.

[3]-حموي وفاء واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص768.

* **اللجنة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):** هي شراكة عالمية تضم 34 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز الشمول المالي، تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والمشاركة الفعالة مع مقدمي الخدمات المالية، وصانعي السياسات-

ومما سبق نستنتج ان الشمول المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها توفير الخدمات المالية بطريقة تتسم بالجودة، بمعنى توفير الخدمة المالية المصرفية والمتمثلة في حسابات التوفير وخدمت الدفع والتحويل والتامين وتقديم التمويل والائتمان وغيرها من المنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات او افراد. وبذل جهد من اجل تمكينهم الاستفادة من تلك الخدمات وذلك يكون عن طريق ايصالها وتقديمها بأسعار معقولة وتخفيض من نفقات المعتادة دون تهميش لأي فئة او شريحة من المجتمع.

3/ خصائص الشمول المالي

يتميز الشمول المالي بعدة بخصائص منها:[1]

– **الاستمرارية في تزايد امتلاك الحسابات المصرفية:** ويقصد بها فتح حسابات في مؤسسات مالية من خلال تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بحيث أنه في سنة 2021؛ كانت قد بلغت نسبة فتح حسابات لدى المؤسسات المالية عن طريق مجموعة من شركات التي تقدم خدمات مالية عبر الهواتف نسبة 76%؛ كما ارتفعت ملكية حسابات في البلدان النامية الى 71% بسبب الزيادة في امكانية الوصول الى الحسابات في العديد من البلدان؛

–**السعر والجودة:** يقصد بها تقديم الخدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع وتراعي عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛

– **العموم والتوسع:** ويقصد بها انها تستهدف كافة فئات وشرائح المجتمع بما فيها محدودي الدخل وتصل الة جميع مواقع الشركات والافراد لتسهيل عملية التنقل؛

–**الوقت: توفير** الخدمة والمنتج علة مدار السنة وفي جميع الأوقات.

والممولين لتمكين النهج على نطاق واسع. يقع في البنك الدولي، سيجاب يجمع بين نهج عملي لتطوير السوق المسؤولة ومنصة الدعوة القائمة على الأدلة لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية على ضرورة الفقيرة لتحسين حياتهم.

* **المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):** هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم 38 دولة عضو، تأسست في عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية، أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هم من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع مع مؤشر التنمية البشرية المرتفع للغاية ويعتبرون من البلدان المتقدمة، الهدف منها توفر منصة لمقارنة تجارب السياسات، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية لأعضائها. بشكل عام.

[1]-أسامة قراح،رحمة عبد العزيز،**الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**،مجلة طبنة لدراسات العلمية الاكاديمية ،المجلد04،العدد02،الجزائر :2021،ص 648.

4/ اهمية الشمول المالي:

أصبح لشمول المالي اهمية كبيرة وهذا لما يلعبه الاخير من دور لتحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث تتجلى اهميته في[1]:

– يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من حالات الطوارئ الغير متوقعة لتغطية نفقات متكررة خاصة بعد تقاعد؛ كما انه يمكن للفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل: الرعاية الصحية؛ التعليم؛ تنمية اعمالهم؛

– يلعب الشمول المالي دور هام في سد فجوة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، بحيث أنه يحقق امكانات كبيرة للنمو باعتبار أنه يزيد من فرصة الحصول على تمويل؛

– يعزز الشمول المالي التمكين الاقتصادي ،و الذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة للمجتمع و يزيد من دمج رواد الأعمال في القطاع المالي الرسمي؛

– يؤدي الشمول المالي الى سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية ويزيد من فعاليات السياسة الحكومية، مما يؤدي الى تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة اسواق السلع والخدمات؛

– يساعد الشمول المالي في التقليل من حجم الاقتصاد الغير رسمي وهذا ما يؤدي الى شفافية أكبر في المعاملات من خلال أليات الرقابة والاشراف؛

– يعزز الشمول المالي المنافسة بين المؤسسات المالية وهذا من خلال العمل على تنويع مناجاتهم والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء؛

– يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الاكبر بالفقراء وذوي الدخل المحدود؛ بحيث أنه بإمكان الأفراد تمويل مشاريع متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر الامر الذي يؤدي الى خفض معدلات الفقر؛

2- وسطي أسماء وآخرون، **الشمول المالي في البلدان العربية مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجم نت، المجلد 04، العدد 01، جافني 2023، ص ص 227-228.

–يحقق الشمول المالي مصلحة عامة عن طريق توفير مناصب عمل مما يساهم في احداث نمو اقتصادي ورفع مستوى معيش.

5/ اهداف الشمول المالي:

هنالك جملة من الأهداف التي يسعى الشمول المالي للوصول إليها من اجل احداث التنمية الاقتصادية منها:[1]

– تعزيز وتمكين وصول كافة فئات وشرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية؛ عن طريق تعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات ومعرفة كيفية الحصول عليها للاستفادة من طرق التحويل المختلفة؛

– يعمل الشمول المالي على التخفيف من مستويات الفقر وتحقيق نمو اقتصادي؛

– يهدف ايضا الى إتاحة مختلف الخدمات المالية بأقل تكاليف عن طريق الاستفادة من الاستشارات المالية من البنوك والمختصين؛

– ابتكار منتجات مالية جديدة فيما يتعلق بالادخار والتأمين إضافة الى وسائل الدفع تتماشى مع رغبة المتعاملين؛

– تخفيف الرسوم والعمولات على مختلف المنتجات مما يتيح خيارات اضافية للعملاء ويعزز المنافسة بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية؛

– لعب الشمول المالي دور من ناحية توسيع وتطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات عن طريق تقديم الخدمات الرقمية.

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

[1]-بهلولي مراد و اعمر سعيد شعبان، **اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية(2004-2020)**،دراسات اقتصادية ،االمجلد17، العدد 01، الجزائر ،2023

قبل التطرق الى ابعاد الشمول المالي يجب أولا معرفة الهيئات العالمية المسؤولة عن وضع معايير الشمول المالي والهيئات التي تقوم بتنفيذه والتي تتمثل في[1]:

الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل المجموعة العشرين (G20) بشأن الشمول المالي؛ تسعى لاندماج الشركاء من قطاع الخاص وغيرها جهات من مجموعة العشرين والبلدان الأخرى؛ بحيث تترأسها دول الترويكا وهي

(كوريا؛ فرنسا؛ المكسيك) ؛

والذي يساند هذه الشراكة هم شركاء تنفذين: التحالف الدولي (AFI) ومؤسسات التمويل الدولية وعدد من الهيئات العالمية التي تهتم بشكل متزايد بتحقيق الشمول المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الاعضاء ومجموعة خبراء متمثلة في هيئات وهي

- لجنة بازل لرقابة المصرفية(BCBD) ؛
- لجنة نظم المدفوعات والتسويات؛
- مجموعة العمل المالي؛
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين(IAIS) ؛
- المنظمات الدولية لهيئات الاوراق المالية(IOSCO) .

وهذه التي لها دور هام في سلامة ومتانة الانظمة المالية هي المؤسسات الدولية بحيث تتجسد مسؤولياتها في تحقيق وتوسيع نطاق الشمول المالي.

1/ حسب التحالف الدولي لشمول المالي [2]

نظرا لتطور مفهوم الشمول المالي في السنوات السابقة؛ **قام تحالف الشمول المالي«AFI»**

«Alliance of Financial Inclusion» بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي**«FIDWG»** « **Financial inclusion data warning group**» ،بحيث أنه قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة

[1] بالطاهر بختة، العقون عبد الله، الملتقى الوطني **حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة،** عنوان المداخلة الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، نوفمبر 2018، ص3.

* **الشراكة العالمية للشمول المالي(GPFI):**الشراكة العالمية للشمول المالي في المجموعة العشرين تركز على رفع مستوى الشمول المالي للشباب و المراة و الشركات الصغيرة و المتوسطة، كما تهدف الى وضع صيغ نهائية لمبادى توجيهيةللسياسات رفيعة المستوى المتعبقة بالشمول المالي .

1.شكوري محمد، **إثر الشمول المالي على كفاءة البنوك الجزائرية**، مجلة الإضافات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 05 ،2022، ص ص 116 /117.

من الابعاد لقياس الشمول واتفق اعضاء الرابطة العلمية في مؤتمر لوكس كابوس الذي انعقد في 2012 على ان أبعاد الشمول المالي ثلاث وهي :

البعد الاول :الوصول الى الخدمات المالية

يشير وصول الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات المالية ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي؛ ولقياس بعد الوصول للخدمات المالية هنالك عدة مؤشرات منها

-عدد نقاط وصول الى 10000 بالغين على مستوى وطني مجزئة حسب نوع الوحدة الادارية؛

-عدد أجهزة الصرف الآلي اكل 1000 متر مربع؛

-تأخذ بعين الاعتبار حساب النقود الالكترونية؛

-مدى ارتباط بين نقاط تقديم الخدمة

وغيرها من المؤشرات لان المؤشرات التقليدية لقياس وصول الخدمات المالية غير وافية حاليا؛ بحيث ان التكنولوجيا الحديثة التي يتم الاعتماد عليها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي بطريقة التقليدية التي تقاس بعدد الفروع واجهزة صرف الآلي؛ فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية الجديدة بابا جديد لمختلف المنتجات التي يتم استخدمها في ظرف معين لتغلب على عائق المسافة.

البعد الثاني :استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام للعملاء الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي؛ وتحديد مدى استخدامها يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام استخدام عبر فترة معينة وهنالك عدة مؤشرات لقياس هذا البعد اهمها:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومستمر.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات مالية رسمية.

البعد الثالث: جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع المؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحد في حد ذاته؛ حيث أنه على مدى السنوات انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال للدول النامية؛ بحيث أنه كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية ومع ذألك تبقى الجهود متواصلة من اجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب المهنين وذوي العلاقة للقيام بدراسة وقياس ومقارنة فيما يخص جودة الخدمات؛ بحيث تم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وهوكالاتي:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** ويقصد به مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض

- **بالشفافية:** يلعب وصول معلومات دور حاسم في الشمول المالي؛ ويقصد به ضمان حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية تكون المعلومة سهلة وسليمة وخالية من اخطاء.

- **الراحة والسهولة:** ويقصد به وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول وراحاتهم في استخدام الخدمات المالية.

- **حماية المستهلك:** يظهر هذا المؤشر في القوانين والانظمة المصممة والموضوعة لضمان حقوق المستهلك.

- **التثقيف المالي:** بحيث أنه يقيس مدى قدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم

– **والسيول المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن ضروري معرفة كيف يلتزمون المقرضين بسداد ضمن فترة زمنية معينة

– **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام خدمات مالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار خدمات ومنتجات مالية.

ويمكن تلخيص الابعاد الثلاثة للشمول المالي في الشكل التالي:

الشكل 01: ابعاد الشمول المالي وفقا لرابطة عمل بيانات الشمول المالي «FIDWG»

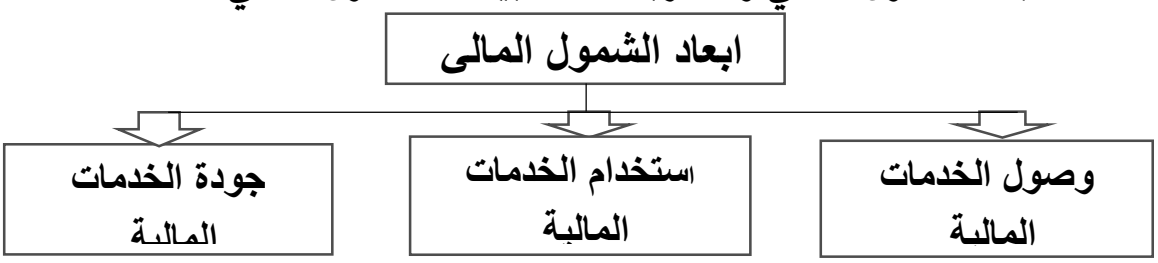

المصدر: إعداد طالبة بالاعتماد على (مطاري سامية وشكوري محمد إثر، الشمول المالي على كفاءة البنوك الجزائرية، مجلة الإضافات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 05 ،2022، ص ص 116)

2/حسب البنك الدولي

يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 05 مكونات أساسية وهي :[1]

–**استخدام الحسابات المصرفية** :ويقصد به نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك مكاتب البريد مؤسسات التمويل الصغرى ؛

– **الادخار:** وهي النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية وغير رسمية ؛

–**الاقتراض:** وهي النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية ومن مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذألك الاقتراض من اهل والأصدقاء ؛

1-ايناس فهمي، **إثر الشمول المالي على تفاوت في توزيع الدخل في مصر**، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2023، ص15

-**المدفوعات:** وهي النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي او ارسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضي؛

- **التأمين:** ويقصد به النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتامين على أنفسهم وعلى ممتلكاتهم.

المطلب الثالث: مبادئ وركائز الشمول المالي

1/ مبادئ الشمول المالي

بدأ الاهتمام بالشـمول المالي بعد الازمة العالمية 2008؛ حيث بدأ العمل على ايجاد معايير دولية يمكن اتباعها من طرف الدول للعمل على تعزيز الشمول المالي؛ بحيث قامت مجموعة العشرين **«G20»** عام 2010 بإصدار بما يعرف بمبادئ المبتكرة لشمول المالي وتلخصت في النقاط التالية[1]:

-**القيادة:** ويقصد بها غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه تعزيز الشمول المالي للمساعدة على تخفيض نسب الفقر؛

-**التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية ؛

-**الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية كوسيلة لتوسيع فرص ايصال المنتجات المالية كأداة لتحسين البنية التحتية؛

-**الحماية:** ويقصد بها ايجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي؛ بحيث تكون اجراءات الحماية مبنية على توجهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية على نطاق واسع؛

-**التمكين** : و ذألك يكون عن طريق العمل للقضـــاء على المحو الامية المالية للأفراد و الحث على ضرورة الاستفادة من الخدمات المالية ؛

[1] خولة حسين حمدان وآخرون، **التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي تجربة الصين**، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجم نت، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد 01، جافني 2023، ص 184.

-**التعاون:** ويكون ذألك عن طريق العمل على خلق البيئة المواتية لنشـــر مختلف الخدمات المالية والتشجيع على قيام المبادرات والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.

-**المعرفة و التناسب:** بحيث يجب توفير بيانات و معلومات كافية و مناسبة و موثقة؛

-**اطار العمل :** اي العمل بنظام متناسـب و مرن يسـتند على كشـف المخاطر و إعداد لوائح تنظيمية واضحة و التي بدورها توضح كيفية العمل لتحقيق الهدف طويل الاجل.

الشكل 02: مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة العشرين (G20)

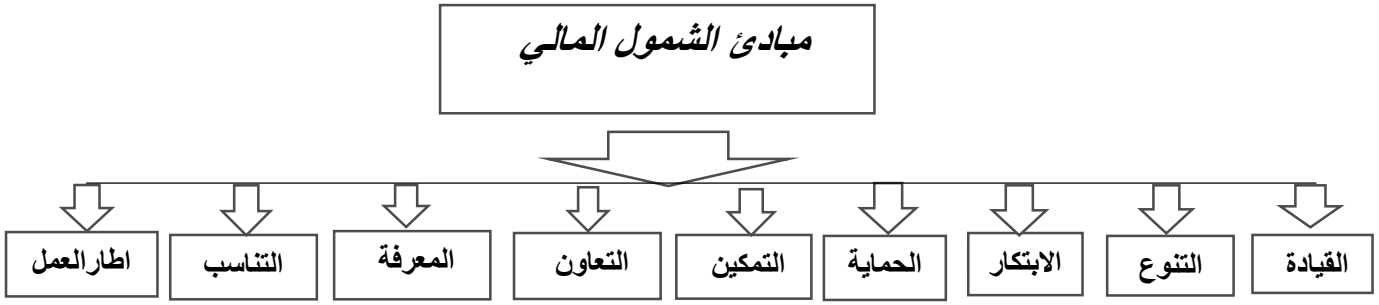

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد (خولة حسين حمدان وآخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي تجربة الصين، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجم نت، المجلد 04، العدد 01، جانفي2023، ص 184.)

2 / ركائز الشمول المالي

تتمثل ركائز أو متطلبات الشمول المالي فيما يلي[1]:

1/ دعم البنية التحتية: و يقصد بها وجود وجود بنية تحتية مصرفية متكاملة متينة تسهل و تساعد على الاستفادة من الخدمات المالية و المصرفية؛ و هي تعد احد اهم الركائز الاساسية لتحقيق بيئة ملائمة له و يتعين تحديد متطلبات تجهيز البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي و تيسير عملية الوصول للخدمات المالية مجموعة من نقاط منها:

[1]-غريب الطاوس و دريد جنان ،**استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ،مجلة الاقتصادية الجزائرية ،المجلد15،العدد 01،الجزائر ،2021،ص182.

-**تعزيز الانتشار الجغرافي:** وهذا من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات وبالأخص التمويل المصغر؛

- **توفير بيئة تشريعية:** ويقصد بها القوانين التي تحمي الطرفين تكون ملائمة بما يدعم الشمول المالي؛

-**.تطوير نظم الدفع :** لتسهيل تنفيذ مختلف العمليات المالية؛

- **العمل على تحسين و تطوير الاتصال و تبادل المعلومات :** عن طريق التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية و كذألك الدفع عبر الهاتف المحمول و ايصال الخدمات المالية بأكثر فعالية و اقل تكلفة.

2/ الحماية المالية للمستهلك: نظرا لنمو و تطور القطاع المالي؛ و تعقيد المنتجات و الخدمات المالية المقدمة للعملاء و التطور الذي شهدته الادوات المالية الالكترونية و توسع الذي تحظى به الخدمات اتجاه المستهلكين مع ضرورة الاهتمام كبير بحمايتهم الامر الذي يدفع بعدد متعاملين اكبر من قبل و هذا بسبب زيادة عنصر الثقة في القطاع المالي و المصرفي؛ بحيث أنه ينجم ذألك عن طريق

-التأكيد على ضرورة حصول العميل على معاملة عادلة و شفافة: من خلال الإفصاح عن البيانات بشفافية بما يكفل اطلاعهم على مزيا و مخاطر كل منتج ؛

-امكانية توفير الخدمات الاستشارية: وهذا بناء على احتياجات العملاء لمعرفة شتى المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛ وتوفير كافة أليات للتعامل خاصة فيما يتعلق بشكاوى العملاء؛

-**توعية وتثقيف العملاء:** العمل على بذل جهد أكبر خاصة فيما يتعلق بالفئات المهمشة؛

-**حماية بيانات العملاء:** خاصة فيما يتعلق ببياناتهم المالية عن طريق وضع أليات رقابية والحماية المناسبة التي تراعي حقوقهم.

3/ تطوير خدمات و منتجات تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: و ذألك عن طريق تصميم خدمات و منتجات مبتكرة تركز على احتياجاتهم و متطلباتهم و العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت لتسهيل عملية الوصول الى الخدمات المالية و هو ما ينعكس ايجابا على مستوى الاحتواء الاجتماعي و الابتكار ؛

4/تعزيز انشاء نقاط وصول الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع: وهذا يكون من خلال وكلاء المصارف واجهزة الصرف الآلي والفروع البنكية ونقاط البيع والهواتف المحمول. [1]

الشكل03: ركائز الشمول المالي

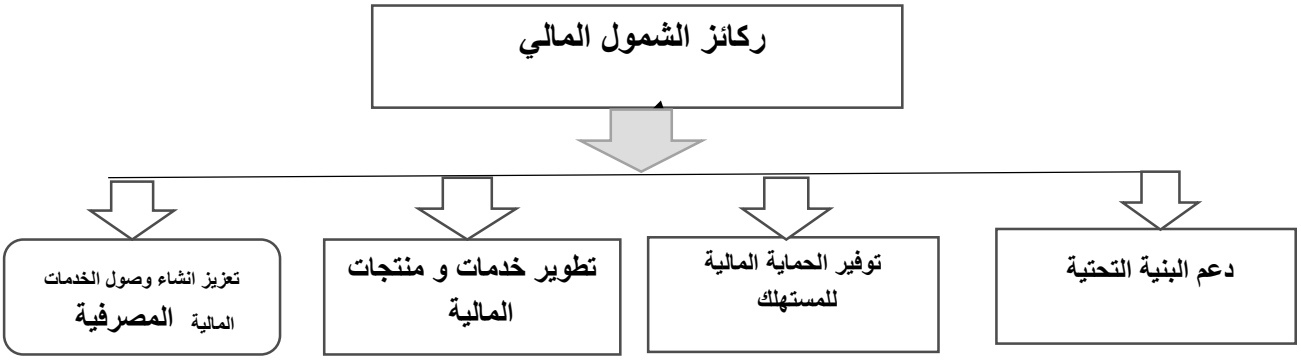

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (تغريد مختار معوض، مقال حول تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحو كورونا، جامعة عين الشمس، مصر، ص 7).

المطلب الرابع: مبادرات تعزيز الشمول المالي والتحديات التي تواجه

تسعى مختلف المؤسسات المالية عبر العالم الى تعزيز من الشمول المالي عن طريق بذل الجهود اللازمة لذلك ومن بينها:

1/مبادرة المجموعة العشرين (G20) لتعزيز الشمول المالي

تقوم الشراكة العالمية للشمول المالي في المجموعة العشرين على ضرورة الرفع من معدل مستويات الشمول المالي خاصة للشباب و المرأة بهدف تشجيع المبادرات الفردية وقيام الشركات الصغيرة و المتوسطة و في هذا الاطار قامت بأنشاء الشركة العالمية (GPFI) من اجل الشمول لمالي القائم على الابداع و الابتكار بهدف تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية و تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل وصول الخدمات لكافة شرائح المجتمع بحيث تؤكد على نقاط التالية : [2]

– العمل أكثر على البنية التحتية لنظام المالي واتباع سياسات مواتية لتسخيرالتقنيات اللازمة لتسهيل عملية التحويلات المالية ؛

[1]. تغريد مختار معوض؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 08

[2] https://www.afi-global.org 04/05/2023

-نشر التثقيف المالي وحماية المستهلك ؛

-ضرورة التقليل من محو الامية المالية وسد الفجوة الرقمية.

2/مبادرة البنك الدولي لتعزيز الشمول المالي [1]

أعلنت مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع مجموعة دول عن انطلاق مرحلة جديدة من برنامج استشاري ساعد في تحسين فرص حصول الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية على التمويل لخلق فرص عمل مستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص يهدف هذا البرنامج الاستشاري الذي يستمر لمدة خمس سنوات الى تنشيط قطاع الشركات والعمل على بناء قدرات فنية وتمويلية لمساندة ريادة الاعمال والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الشمول المالي.

3/مبادرة الاتحاد الاوروبي لتعزيز الشمول المالي

تمثلت مبادرته في انشاء المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة لتعزيز الشمول المالي بحيث انها تساهم المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة بشكل كبير في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل في جنوب البحر المتوسط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي في زيادة القدرة على تقديم مساهمات أكبر لاقتصاديات هذه المنطقة عند منحها التمويل المناسب. لكنّ معظم هذه المشروعات لا تجد تمويلا في متناولها، ممّا يحدّ من نموها، ما حث مبادرةّ الاتحاد الأوروبي من أجل الشمول المالي على التدخل، وتزويد المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة بخيارات ودعم للحصول على تمويل؛

فقد انشات المفوضية الأوروبية مبادرة الاتحاد الأوروبي للشمول المالي (EUIFI) بالشراكة مع أربع مؤسسات مالية أوروبية رائدة (Fis) وهي: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والبنك الألماني للتنمية (KF) والوكالة الفرنسية للتنمية و يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المبادرة في توسيع نطاق تمويل المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة (Mmes) ، بما في ذلك دعم

[1] البنك الدولي؛ **الشمول المالي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء**؛ مارس 2022؛ 20.19.

***البنك الدولي:** البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى ا الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

***الاتحاد الأوروبي:**هو جمعية دولية للدول الاروبية يضم 27 دولة،تأسس بناءعلى عدة معاهدات له نشاطات عديدة أهمها كونه سوق موحدة ذو عملة واحدة.

الشركات الناشئة المبتكرة من خلال تسهيل وصولها إلى التمويل وتزويدها بالآليات المناسبة، كما تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية، والتي بدورها تخلق الوظائف ذات الحاجة الملحّة وتعزز النمو الاقتصادي؛

كما وفرت مبادرة الاتحاد الأوروبي للشمول المالي التمويل للمؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة من خلال مرفق الاستثمار حيث تعمل المفوضية الأوروبية مع المؤسسات المالية الأربعة الرائدة على منح قروض. بحيث تبلغ ميزانية كلا منهما مليار يورو بالإضافة الى مساهمة المفوضية الأوروبية التي تقدر ب 150 مليون يورو.[1]

وتم تنظيم مبادرة الاتحاد الأوروبي للشمول المالي في خمسة مرافق إقليمية تكميلية، مع ممولين رئيسيين مختلفين، يمثلون حزمة شاملة تتناول الجوانب والأدوات المختلفة للمؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة في المنطقة وتملك المبادرة القدرة بلوغ 200 ألف مؤسسة ميكروية وصغرى ومتوسطة في المنطقة وذلك عبر الآليات التالية:

-التمويل الأصغر من خلال مؤسسات مالية محلية وبناء القدرات (سند SANAD) من قبل بنك التنمية الألمانيKF ؛

-الاستثمار المحفوف بالمخاطر/رأس المال المخاطر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنح القروض لشركات التمويل الأصغر كي تمنح بدورها قروضاً لطرف ثالث هو الشركات المتناهية الصغر من قبل بنك الاستثمار الأوروبي؛ EIB

-الخدمات الاستشارية لفائدة المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة (SBS) من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنميةEBRD ؛

-ضمان أموال لتحفيز البنوك المحلية على إقراض أموال للمؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.

4/مبادرة الاتحاد الافريقي لتعزيز الشمول المالي:

[1] https://www.medmsmes.eu/ar 04/05/2023 15.30

***الاتحاد الافريقي**:هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة افريقية، تأسس الاتحاد في01 ماي 2001، متشكلا خلفا لمنظمة الوحدة الافريقية، مقره اديس ابابا العاصمة الاثيوبية بحيث يعمل على معالجة القضايا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية،بمافي ذلك الحد من الصراعات و تعزيز التنمية و التكامل في عموم افريقيا

لقد عانت القارة الافريقية منذ فترة طويلة من ناحية ادارة المخاطر الامر الذي يعد بمثابة عامل العائق بشكل كبير في استقطاب و خلق مختلف التمويلات ؛ بحيث اصبح سعي ضروري بشكل متواصل لتحسين من البيئة المصرفية التي يعمل بها القطاع عن طريق اصلاحات تنظيمية و تكنولوجية للقضاء على تلك المشاكل ؛ فعمل الاتحاد الافريقي بواسطة مؤسساته المالية (البنك الافريقي للتنمية ؛ وكالة التنمية للاتحاد الافريقي ؛ مؤسسة الأفريقية اسلامية لتأمين و الاستثمار ...الخ) ؛ من وضع كافة الجهود لتخفيف من المخاطر التي تواجه ايصال الخدمات المالية لدعم المعاملات التجارية و قيام الاستثمارات و من بين المبادرات نذكر منها:

– **انشاء منصة الضمان المشترك لإفريقيا:** تم اطلاقها في منتدى الاستثمار الأفريقي عام 2018؛ ضمت مجموعة كلا من «البنك الافريقي للتنمية؛ البنك الافريقي للاستيراد و التصدير؛ وكالة تأمين تجاري »و غيرها من المؤسسات المالية التي تهدف الى دعم المعاملات التجارية و الاستثمارية ؛ والقيام بإنشاء اول مرفق إفريقي للاقتصاد الدائري؛ بحيث يقوم بضم مشاركة المواد والمنتجات الموجودة واعادة استخدامها واصلاحها وتجديدها وعادة تدويرها لأطول فترة ممكنة؛

– **اطلاق مبادرة اجراء التمويل الايجابي للمرأة في إفريقيا تابعة لمجموعة البنك الافريقي** :هو بدوره قدم اقتراحات لبرنامج دعم ريادة الأعمال النسائية تستهدف لتنمية و تعزيز ريادة الأعمال في القارة و هذا نظرا لما تعانيه هذه الفئات من نقص و تهميش؛

– **إطلاق مشروع متعدد الجنسيات (نيجيريا؛ اوغندا؛ الكونغو الديمقراطية)** :الهدف منه هو تحسين سبل العيش للشباب والتشجيع على قيام انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال الزراعي؛ بحيث أنه تم تخصيص صندوق متعدد المانحين في إطار تمكين الشباب الرائد إضافة الى تخصيص وانشاء حاضنات اعمال لمختلف مشاريع المنتجات المالية للمساعدة على تحويل الشركات الى مشاريع موسعة قابلة لتقديم تمويلات.

5/مبادرة الإقليمية في الدول العربية:

تولي الدول العربية اهتمام كبير للشمول المالي؛ في سياستها الاقتصادية بحيث أنه تعمل مختلف الحكومات في مجال الخدمات المالية خاصة ذات الاسعار الميسرة الموجه للفئات الشبابية واصحاب الدخل المحدود

والذي يعمل بشكل كبير على زيادة من مستويات الشمول المالي والوصول الخدمات المالية هو صندوق النقد العربي وقام بما يلي[1]:

– **تسهيل البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة** :استحدث الصندوق هذا التسهيل في عام 2016، لدعم الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تهيئة البيئة المواتية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الاعضاء من خلال عدد من الاليات من بينها ضمان نفاذ هذه الفئة إلى التمويل الملائم لأنشطتها؛

–**انشاء مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة:** يقصد به انشاء الصندوق لمجموعة عمل لتقنيات المالية الحديثة في عام 2018 لمتابعة تطبيقات لتزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في التقنيات المالية وتطورها، إدراكا لتزايد أهمية الاستخدامات المالية في القطاع المالي والمصرفي، ودورها الكبير في زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؛

–**انشاء منصة بنى لتسوية المدفوعات العربية:** استكمالا لجهود صندوق النقد العربي لإرساء مقومات التكامل الاقتصادي العربي، باشر الصندوق في عام 2018 مرحلة تنفيذ نظام المقاصة العربية التي أسفرت عن إطلاق منصة بنى لتسوية المدفوعات العربية في عام 2020 بهدف تسهيل عملية تسوية المدفوعات العربية البينية، بما يساعد على خفض الوقت والكلفة الناجمة عن تسوية المعاملات المالية ويساعد على زيادة مستويات الشمول المالي وتعزيز الاستثمارات و التجارة العربية البينية؛

–**القيام بإعلان يوم عربي للشمول المالي** : بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016 على اعتماد 17 افري كيوم عربي لشمول المالي وهذا نظرا لما يحظى به الموضوع من أهمية لتأكيد على ضرورة نشر الثقافة المالية وتعزيز من ايصال الخدمات المالية لدعم التنمية الاقتصادية والقضاء على التحديات التي تواجهها كالبطالة؛ انعدام العدالة الاجتماعية و الهدف من هذه المبادرة هو التأكيد على أهمية هذا المجال كفعالية تثقيفية لإيصال مدى أهمية الشمول المالي للمواطن العربي؛

–**القيام بإنشاء ورشة عمل حول تقوية السياسات لتعزيز الاطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية والبنوك الرقمية:** تناقش هذه الورشة سبل تطوير الاطر التشريعية والتنظيمية وضرورة تهيئة البيئة لتوسيع فرص وصول الخدمات المالية الرقمية وتشجيع الابتكارات؛

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي لمبادرة الشمول العربي للمنطقة العربية 2022**، ص 5-6.

-**القيام بإنشاء عمل حول الاطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي:** طرح لنماذج تمويل جماعي و أهميته التركيز على دور صناديق التي تدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،بحيث اقدو على ضرورة مساندة كافة الفئات و ترسيخ كافة الجهود نحو التحول الرقمي و ضمان الائتمان .[1]

ثانيا: تحديات الشمول المالي و حلولها:

يواجه الشمول المالي عدة تحديات و معوقات؛ مما يترتب عنهم مجموعة الآثار التي تستلزم وضع استراتيجيات لمعالجته، بحيث أنه من الاسباب يمكن لنا معرفة التحديات التي يتعرض لها و ثمة بعض الحلول و فيما يلي نذكر أهمها :

1/تحديات الشمول المالي[2]:

-**مكان العيش:** بالنظر الى أمكنة عمل البنوك التجارية ؛ نجد ان أغلبها في أماكن تجارية كبرى و تفتح فروع في مناطق مربحة . الامر الذي يجعل سكان الارياف و المناطق النائية يجدون صعوبة في الوصول الى الخدمات المالية ؛

-**غياب الهوية القانونية و تحيز بين الجنسين :** يتم استبعاد من ليس لهم هوية قانونية (شهادة ميلاد ؛ بطاقة الهوية) مثل الأقليات و المهاجرين و العاملين من اللاجئين و النساء من الخدمات المالية ؛

-**المعرفة المحدودة بالخدمات المالية :** يقصد به التعليم الغير مكتمل و الأمية المالية من العقبات الرئيسية التي تمنع وصول الأفراد الخدمات المالية المختلفة ؛

-**مستوى الدخل و الرسوم المصرفية :** و يقصد به الرسوم المصرفية التي تمنع ذوي الدخول المنخفضة من الاستفادة من الخدمات المالية ؛ حيث أنه القدرة المالية تلعب دورا هاما في استغلال مختلف الخدمات المالية المختلفة ؛

[1] حنان طيب؛ الشمول المالي؛ سلسلة **كتابية تعريفية موجهة لفئة الشباب في الوطن العربي؛** صندوق النقد العربي؛ أبو ظبي الامارات العربية المتحدة؛2020 ص ص18/17

[2] عماري سهيلة وآخرون، **الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والمال الأعمال، المجلد 06، ال عدد01، 2022، ص ص 93-94.

-**الشروط و الأحكام الصارمة** : يقصد بها الأشخاص الاكثر اهتمام بالشمول المالي يجدون ضرورة تكبد في القواعد الصارمة التي تتعلق بإستخدام الحسابات كمتطلبات الحد الادنى للرصيد.

2/ حلول التحديات التي تواجه الشمول المالي[1]:

توجد بعض الحلول التحديات التي تواجه الشمول المالي و التي يمكن أن تساهم في تطويره نذكر منها:

-تطوير البنية التحتية النظام المالي خاصة في المناطق الريفية عن طريق انشاء مكاتب للاستغلال الائتماني،حماية حقوق المدينين و منح تسهيلات لأنظمة ضمانات و تطوير من نظم الدفع و التسوية و العمليات المصرفية الالكترونية ؛

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية و كذلك الدفع عبر الهاتف المحمول ؛

-انشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات في بيانات إئتمانية تاريخية للأفراد و الشركات المتوسطة و الصغيرة ؛

- تطوير وتنويع المنتجات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة و ذات تكلفة منخفضة مخصصة للفئات الفقيرة ؛

- ضمان حماية المستهلك غير التوعية و التثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه و واجباته و المزايا و المخاطر المتعلقة بجميع المنتجات المالية ؛

- زيادة و توسيع دور الصيرفة الاسلامية لدفع الشمول المالي عبر السماح للأفراد و أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة الذين يفضلون الاستفادة من العمليات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الاسلامية ؛

- تعزيز الإفصاح و الشفافية في معاملات المصرفية و جعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي و يساهم في توسيع قاعدة العملاء و يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة و مبنية على معلومات دقيقة ؛

- تعظيم الاستفادة من التطور الكبير المنتجات المالية المبتكرة من خلال نشر أجهزة الاتصالات الحديث.

[1] أشرف إبراهيم عطية؛ **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات**؛ عرض التجربة مصر؛ المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع؛ مجلد2؛ ال عدد2؛2021؛390/386.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول في مختلف انحاء العالم ، باعتباره احد اهم مواضيع العصر التي لابد الوقوف عليها و تحقيق مستويات مرتفعة بها ، و في هذا المبحث سوف نتطرق الى معرفة ماهية النمو الاقتصادي(تعريف ،خصائص،عوامل مؤثرة ،مؤشرات قياسه) و جزء حول نظريات النمو الاقتصادي .

المطلب الاول: مفهوم و خصائص النمو الاقتصادي

1/تعريف النمو الاقتصادي : تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف الاقتصادي فرانسوا بيروكس (Francios perroux) النمو الاقتصادي على :" انه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي او في القيمة المالية[1]".

التعريف الثاني [2]: و عرف الاقتصادي سيمون كوزنتس (Simon kuznets) صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي على انه : ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة و متنوعة من السلع الاقتصادية و بشكل متزايد لسانها و تسند هذه القدرة على التقدم التقني و الايديولوجي التى يحتاج الأمر إليها

التعريف الثالث [3] : كما عرف جوزيف شومبيتر (Joseph schumpeter) عالم و مؤرخ الاقتصادي النمساو النمو الاقتصادي" على أنه :التغيرالبطيئ على المدى الطويل و الذي يتم من خلال الزيادة التدريجية

---

[1]- محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، مطبعة الحيرة، الإسكندرية، مصر، ص 77.

[2]محمد الشفيع عيسى **مفاهيم عامة حول التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية** بحوث اقتصادية عربية مصر 2008 ص 186.

[3] - محمد عبد العزيزة اخرون، مرجع سبق ذكره ص 78.

***التعريف بشخصيات التعاريف:**

-فرانسوا بيروكس(1987/1903): اقتصادي فرنسي اول من استخدم مفهوم اقطاب النمو ووضع دعائم لهذه النظرية عام1955.

- سيمون كوزنتس(1985/1901):اقتصادي و اختصاصي إحصاء ،مؤرخ حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 بسبب مساهمته التجريبية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي عمل كاستاذ للاقتصاد في عدة جامعات .

-جوزيف شومبيتر (1950/1883):عالم امريكي في الاقتصاد و العلوم السياسية من اصل نمساوي اشتهر بنظرياته في الدوائر الاقتصادية ،صاحب كتاب الراسمالية والاشتراكية و الديمقراطية الصادر .1942 ارتبط اسمه كثيرا بمجال ريادة الاعمال .

و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل نمو الادخار فهو يرى ان النمو يتم بطريقة او بصورة تدريجية و بتزايد مستمر على المدى الطويل و هذا من خلال الزيادة في النمو السكاني و معدل نمو الادخار "

التعريف الرابع: كما عرف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي الناتج الإجمالي بعد إزالة آثر التضخم. "

التعريف الخامس: ونجد كذلك من بين هذه التعاريف على أنه : "الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة الحصول زيادة او تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية او تطوير تقنية مستخدمة في الإنتاج. "[1]

و من خلال مجموعة هذه التعاريف يمكننا اقتراح تعريف للنمو الاقتصادي على أنه عبارة عن عملية يتم فيها حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و المقصود بالنمو هو زيادة كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية.

2/ خصائص النمو الاقتصادي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية[2]

- يجب أن يترتب على زيادة الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي؛
- ان تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقي اي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر التضخم؛
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.

[1] امين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد التنمية، العلوم الاقتصادية، تيارت، 2016، ص22.

[2] جلال خشيب؛ **النمو الاقتصادي**، ص03 .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي او سلبي:[1]

-**الموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية من العوامل ذات أهمية كبير ؛حيث انها توفر عدد كبير من الأيدي العاملة ذات كفاءات عالية يمكنها ان تقود الاقتصاد للنمو ،فتؤدي **وفرتها** إلى زيادة في الإنتاج و في حال عدم توفرها كما ذكرنا فإن الاقتصاد يتعرض إلى انكماش و تراجع ؛

-**الموارد الطبيعية** : يقصد بها جميع الموارد التي يتم الحصول عليها سواء كانت على سطح الأرض او داخلها و من الأمثلة الموارد الموجودة على وجه الأرض المياه و النبات؛اما التي تكون أسفل الأرض النفط و الغاز الطبيعي و غيرها من الموارد الطبيعية التي تستخدم في الصناعات،و الجدير بأن نذكر ان الموارد الطبيعية لها أثرا كبيرا على النمو الاقتصادي لأي دولة ووفرتها تدعم الاقتصاد و استغلالها بطريقة مثلى يعد من أهم العوامل المساعدة للنمو الاقتصادي؛

-**التطور التكنولوجي:**لا تقل التكنولوجيا أهمية عن الموارد الطبيعة و البشرية حيث يساعد التقدم التكنولوجيا على زيادة الإنتاج داخل الدولة ؛بالإضافة إلى إنتاج السلع و الخدمات ذات جودة عالية؛

- **البنية التحتية:** تعد البنية التحتية أساس تطور الدولة ككل ولاسيما الاقتصاد حيث أن امتلاك الدولة لبنية تحتية جيدة تلبي جميع متطلبات العمل الاقتصادي بداخلها يساعد و يدعم النمو الاقتصادي كشبكة الطرق و المواصلات و شبكة الاتصالات و غيرها؛

- **العوامل الإجتماعية و السياسية:** تنعكس طبيعة المجتمع بشكل كبير على النمو الاقتصادي من عدة جوانب ،و يمكن توضيح ذلك من خلال مثال بسيط على فرض ان المجتمع مبني على معتقدات بسيطة و تقليدية و يميل إلى تصديق الخرافات فإنه عادة مايعارض بشدة التطور و العيش بالطرق الحديثة ،و من جانب آخر يعد تدخل الدولة بشكل كبير و اصدار القوانين المقيدة لعمليات الإنتاج و عملة الاقتصاد من أبرز العوامل التي تعطل النمو الاقتصادي بينما توجه الحكومة إلى تحرير الاقتصاد من القيود يسهم في ازدهاره و نموه.

[1]- نجلاء محمد أبو وردة، **قياس الأهمية النسبية للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي النمو الاقتصادي في ماليزيا،** أطروحة لنيل الدكتورة ، تخصص اقتصاد كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ،مصر، 2018 ،ص ص 55/54.

المطلب الثالث: أنواع ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي

1/ أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التميز بين نوعين للنمو الاقتصادي:[1]

– **النمو الشامل:** هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي حتى و لو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه و بعبارة آخرى يتميز هذا النوع في كون الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان اي ان الدخل الفردي ساكن؛

– **النمو الكثيف:** و يتحقق من خلال زيادة السلع و الخدمات المتاحة للفرد و على ذلك فإن نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف ان كان معدل نمو إنتاج الدولة مامن السلع و الخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و الذي بدوره يعين إلى انخفاض نصيب الفرد من خلال الدخل الحقيقي دلالته على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدول.

2/ مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي للبلد، و تتوضح من خلاله العلاقة بين المدخلات و المخرجات في الاقتصاد، و من هذاالمنطلق تكمن أهمية قياسه و التي تختلف بين العديد من الدول لاسباب عديدة تتعلق اما بتوفير بيانات و احصائيات و أخذنا بعين الاعتبار عند تقدير النمو الاقتصادي هذه المؤشرات

– **طريقة الدخل (الدخول المكتسبة)**[2]:

[1]- شهات و هيبة،**النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الافاق درسة قياسية** ،أطروحة لاستكمال الدكتورة، علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر، 2019 ،ص 15.

[2]-محمد صالح قريشي،**علم اقتصاد التنمية** ،اثراء للنشر و التوزيع ،العراق،2020،ص73.

ان قيمة كل ما ينتج من سلع و خدمات في سنة معينة و يقاس معدل النمو الاقتصادي ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، و الذي ينتج عن توافر عناصر (عمل، ارض، راس المال، المنظم)، ومن خلال مزجها بنسب معينة تحصل على الناتج المطلوب؛

- طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة بانها: ذالك الارتفاع في قيمة الإنتاج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج ،اما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة لمنتج ما =قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

بحيث انه:

- **-المنتجات النهائية** وهي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات او مؤسسات اذ كانت في شكل معدات وتجهيزات ؛
- **-المنتجات الوسيطة:** وهي المنتجات المستهلكة عنذ استخدامها في عملية الإنتاج .

-طريقة الانفاق

تعتبر هذه الطريقة احد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي الداخلي في المجتمع،وحسب هذه الطريقة يتم النظر الى الدخل الوطني من زاوية الانفاق النهائي على مجموع السلع و الخدمات التي يتم انتاجها في فترة زمنية محددة غالبا ماتكون سنة. [1]

المطلب الرابع: نظريات النمو الاقتصادي :

1/نظرية النمو الكلاسيكية[2]:

رغم الإختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية إلا أن هنالك آراء متفق عليها من طرف روادها و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

[1]-محمد صالح قريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 73/ 74.

[2]عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، 2021، ص ص 09/08.

– اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية و هي العمل،رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي و أن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج و بالتالي معدلات النمو؛

–بحيث انهم اعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة و بقية العوامل متغيرة و لهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلو يتحقق هذا القانون بإفتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج و رأس المال المستخدم،كما اتفق روادها على أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الانتاجي و عملية تكوين رأسمال و الذي يعتمد على الأرباح و بالتالي فإن الأرباح هي مصدر تراكم الرأسمالي؛

–و توصل روادها على أن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار و أنها تتجه إلى الإنخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي و اعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد و أن حالة الثبات أو الركود هي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين، كما أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته .

2/نظرية شومبيتر[1] :

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي و الصراع الطبقي إلا أن الخطوط التي تبنتها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس و الكلاسيكيون الحديث و الذي رفض إعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا و آمن به كإطار للنمو الاقتصادي و بنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين هما أهمية المنظم و الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ماجاء به في النقاط التالية:

– توصل شومبيتر أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون بل تحصل بشكل فترات دون إنسجام و هي فترات إزدهار يعقبها فترات كساد و إن إتجاه النمو ليس مستمر بل يصل سريعا إلى حدوده و هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الإشهار غير موالية لعملية النمو ؛

[1] مرجع سبق ذكره ،ص 10.

***شخصية**

-جوزيف شومبيتر: جوزيف الويس شومبيتر (1883-1950)، عالم أمريكي في الاقتصاد و العبوم السياسية من أصل نمساوي.اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد، عمل في المجال السياسيو الاقتصادي .

-كما يرى أنه العوامل التنظيمية و الفنية أيضا تلعب دور هاما في عملية النمو الاقتصادي فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله و من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج و يعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى أرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وضع أسواق جديدة و كل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية ؛

-كما تطرق إلى عدة نقاط أخرى منها التأكيد على أهمية الإدخار و التي إعتبرها أنها يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد و تحدث على ضرورة الإستثمار و تمويله باعتبار الأهمية التي تطرق لها عن طريق النظام المصرفي.

3/ نظرية النمو الكينزية و (النيوكنزيون هارود ودومار)[1]

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية1929 و التي إتسمت بحالة الركود و الكساد بحيث إنتقد كينز النظرية الكلاسيكة و قانون "say" أشد انتقاد و أكد على ان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل كما أنصب إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو و يرى كينز فيما يتعلق بالنمو :

- في حالة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تنخفض الاستثمارات في القطاع الخاص
- رغم ذلك يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع معدل النمو، مما يشجع القطاع الخاص على الاستثمار أيضًا، وليس المزاحمة.
- على الصعيد الآخر قد يكون لزيادة الإنفاق الحكومي تأثير معاكس على الناتج المحلي الإجمالي، يتمثل في زيادة الركود، بسبب وجود موارد غير مستخدمة.

اما **نموذج هارود و دومار** "نيوكيزيون" جاء كل من هارود و دومار بعد كينز و قاما بتطوير نظرية كينز حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للإستثمار دورا هاما و رئيسيا في عملية النمو و ذلك بالإستناد على

---

[1] امين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، مخبر منشورات تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،المكتبة الوطنية الجزائرية للنشر، 2021 ،ص ص 99/97

2-جلال خشيب، **موذج هارولد ودومار في النمو الاقتصادي**،2015،ص 15، https://www.alukah.net/c .

***تعريف بشخصيتين (هارولد ودومار)**

- هارولد روى فور(1900-1978):اقتصادي انجليزي ، من مقالته " An Essay on Dynamique Theory " بحيث اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العامة للعمل لـ كينز، عضو في جمعية الاقتصاد القياسي و اشتهر بكتابه تحت عنوان الاقتصاد الدولي موظف في جامعة أكسفورد .

-افسي دومار :اقتصادي امريكي اقترن اسمه بهارود

تجربة البلدان المتقدمة و حاولوا دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي و النمو الاقتصادي انطلاقا من عدة اقتراحات أهمها:

– تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار؛

– الاستثمار السريع يؤدي الى سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة ،

– الميل الحدي للإدخار يساوي الميل المتوسط للإدخار معدل ادخار صياغة النموذج .

4/نظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

عرفت هذه النظرية بالنموذج الشهير لـ salow سنة1956 حول تراكم رأس المال؛ فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره و إنتاجه لزيادة مخزون رأس المال و الذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل نتيجة إنقاص الاستهلاك الحاضر ؛بحيث يلعب أيضا التراكم الرأسمالي دورا هاما و كاملا في إحداث النمو القصير الأجل اما طويل الأجل فيتجه معدل النمو نحو الثبات مما يعني ذلك أن النمو الطويل الأجل أنه لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي خارج النظام الاقتصادي و كذا تزايد حجم السكان.

– كما اعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على على افتراضات التالية :

–عوامل النمو تتصنف بأنها خارجية المنشأ(تزايد حجم السكان و التقدم التكنولوجي) ؛

– لايوجد أي دور لرأس مال العامل البشري في عملية النمو و عدم مشاركات الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج ؛

– عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي كإستثمارات؛

وفي إطار هذه النظريات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بمايلي:

– معدل الادخار يظل ثابتا طول مراحل التوازن.

–العوامل التي تحكم الميل للإدخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل الإستهلاك لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن ؛

–معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي؛ بمعنى أن التكنولوجيا يمثل القوة الوحيدة التى لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل .

من خلال النموذج النيوكلاسيكي و كنتيجة نهائية توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان و اتجاهها نحو قيمة مشتركة ؛و أن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.[1]

5/النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي[2] :

تمثل سنوات الخمسينات و الستينات من القرن 19م العصر الذهبي للنظريات النمو الاقتصادي لكن خلال الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 و التي ترتب عنها تقلص القدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو ؛ و بعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو و التي ترى أن هنالك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي التي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية و قد تكون مصدر للنمو و منها :

– الإستثمار في رأس المالي المادي اي الخبرة المكتوبة من رأسمال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج ؛

– الإستثمار في رأس مال العام و الذي يتعلق بالبنية الأساسية و الخدمات العامة ؛

– الإستثمار في رأس المال البشري و هو عبارة عن مجموع الطاقات او القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم و التكوين و التي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية ؛

ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 128.

[2] اياد سرور وعايدة ورسنة، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص 25.

– الإستثمار في رأس المال التكنولوجي و يتمثل في نشاط البحث العلمي و التطوير و ما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية .

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الاقتصادي على انه يتحدد بعوامل الأربعة السابقة ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على زيادة الكمية المستخدمة من رأس المال المادي و العمل بل فقط ، بل هنالك عوامل أخرى كأهمية رأسمال البشري ،الخبرة،التعليم، التقدم التكنولوجي و الذي يعتمد على نشر المعرفة و البحث.

المبحث الثالث : العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي

ارتأينا في هذا المبحث ان نحاول ربط العلاقة بين النمو الاقتصادي و الشمول المالي لكن قبل الوصول للعلاقة بينهما، أردنا أن نعرف العلاقة بين الشمول المالي و بعض المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ثم علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي.

المطلب الاول : علاقة الشمول المالي بالتمويل المصغر

قبل التطرق الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي وجب علينا أولا معرفة السبل الحقيقية التي تدقع بالنشاط الاقتصادي والتي تلعب دور مهم لقيام العملية الانتاجية و ذالك عن طريق الحصول على التمويل اللازم حسب نشاط او العملية الانتاجية اي ضرورة التعرف على الخدمات المالية التمويلية دون تهميش كافة الفئات

1/ نشأة و تعريف التمويل المصغر

– **نشأته:** تعود بوادر التمويل المصغر الى مئات السنين في مختلف بقاع العالم من غانا و المكسيك الهند و غيرها من الدول .

ففي اوروبا ظهر اعتبارا من القرن 15 في إيرلندا ، ولكن بصورة كبيرة كان في الدول الفقيرة كإفريقيا و أسيا و امريكا اللاتينية بحيث انهم كانو يعملون على تكوين مجموعات للادخار و الاقراض بشكل بسيط و غير منضم ، و الى غاية منتصف السبعينات من القرن الماضي جاءت تجربة لدكتور محمد يونس في

البنغلاديش [1]، و التي بدأت عن طريق إئتمانات صـغيرة تأخذ أبعاد هامة في بلدان الجنوب بحيث أنه في 1974 قرر مساعدة الفقراء في فترة المجاعة و قدم لهم قروض صـغيرة فتبين له أن اغلبية الذي تحصـلوا على قروض صغيرة لم ينجحوا اما بسبب عدم معرفة استغلالها او لسوء تسيرهم لمشاريعهم ، و في سنة 1983 قام الدكتور محمد يونس بأول تجربة مؤسـسـية للتمويل المصـغر تقدم خدمات اقراضـية جماعة بصـورتها الحديثة و أسـس مصـرف للقرية (Gramens Bank) في البنغلاديش كما حقق هذا البرنامج تطورا غير مسـبوق ؛و خلال التسـعينات عرف التمويل المصـغر تطورا سـريعا عندما قامت العديد من الدول بإنشاء مؤسسات تمويل مصغر حتى في الدول الغنية كالوم ا و غيرها . [2]

-**تعريفه** : ليس هنالك تعريف محدد للتمويل المصغر بل توجد عدة تعاريف و نبرز منها :

-**التعريف الأول**:يعرف التمويل المصـــغر بأنه:" تقديم الخدمات المالية المختلفة للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة."

-**التعريف الثاني**: يعرف على أنه: " تســـهيل مالي او عيني مفتوح لذوي الدخل المنخفض و الفقراء و يكون هذا التسهيل يشمل الادخار ؛ الائتمان؛ خدمات تأمين؛ الدفع مقدمة للناس الفقراء في المناطق الريفية و الحضارية". [3]

-**التعريف الثالث** [4] :" عبارة عن قروض و ائتمانيات صغيرة تقدم للفقراء و ذوي الدخول المنخفضة ".

ومن خلال التعاريف السـابقة نسـتنتج ان التمويل المصـغر هو: تقديم الخدمات المالية للفقراء والناشـطين الاقتصادين او أفراد ذوي الدخل المتدني الغير قادرين على دخول مؤسسات تمويل الرسمي .

3/ خصائص وأهمية التمويل المصغر

[1] -تيقان عبد اللطيف، **التمويل الأصغر الإسلامي و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان** ،مجلة العلوم الإدارية و المالية، الجزائر ،المجلد06 ،العدد 01، 2022 ،ص ص 145 146.

[2]-شيلي وسام ،**دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي –دراسة حالة الأردن-** ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 14، العدد 01،الجزائر،2021، ص441.

[3] ريما برارمة و سلمى مهادي، **التمويل الأصغر كالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تجربة(السودان بنغلادش الجزائر)**، مجلة الاقتصاد الوطني و العولمة ، المجلد03 ،العدد 02 ،الجزائر ، 2022 ، ص 62.

[4]-طويطي مصطفي و عبد اللطيف حيمودة ،**الية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مجلة الأبحاث كمية ونوعية ، المجلد 01 ،العدد 01 ، الجزائر ، 2022 ص 09.

ا.خصائص التمويل المصغر: يتميز التمويل المصغر بمجموعة من الخصائص نأخذ منها :[1]

-عبارة عن قروض صغيرة وقصيرة الاجل موجهة لأغراض تمويل احتياجات؛

-تتميز بالتقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقرضين؛

-ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

-يعتمد منح القرض بشكل رئيسي على قدرة ورغبة الشخص المقترض على سداد وليس على الاصول التي يمكن أن تحتجز ان لم يقول العميل بالسداد؛

-تعتمد على استخدام ادوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.

ب.أهمية التمويل المصغر: للتمويل المصغر اهمية بالغة تتمثل فيما يلي: [2]

- أنه يعتبر أداة من الادوات الهامة للحد من ظاهرة الفقر متعدد الجوانب.

-يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوعة على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة فيما يتعلق منها بالخدمات تغذية؛ تعليم؛ الصحة

- تقديم تسهيلات و إتاحة فرصة للفقراء من اجل الحصول على خدمات مالية بصورة واسعة و مرونة؛

- نشر في الحيز الجغرافي مشاريع كبيرة مما يدعم تطور ونمو روح المبادرة؛

-يعتبر عاملا اساسيا لاستقرار الاجتماعي ويعطي لكافة الفئات الاجتماعية المهمشة دورها الريادي.

3/ اهداف ومنتجات التمويل المصغر

[1]- شيلي وسام ، مرجع سبق ذكره ، ص 443 .

[2]سليم فيصل النابلسي ،**التمويل الأصغر المفاهيم الأساسية و الممارسات المؤسسية** ،دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع ، لبنان، 2021، ص 20

ا.**اهداف التمويل المصغر**: يمكن ايجاز اهداف التمويل المصغر فيما يلي :[1]

– يهدف التمويل المصـــغر الى تقوية الفئات الفقيرة اذ يوفر الامل للكثير من الفقراء امكانية تحســـين ظروفهم وأوضاعهم ؛

– توفير فرص العمل من خلال تمويل المشاريع و متابعتها ؛

–يهدف الى تحقيق نمو الأعمال الانتاجية وتنويع انشطتها؛

–توجيه موارد المجتمع نحو الانشطة التي تعمق مفهوم التنمية الاقتصادية؛

– تنمية الوعي الادخاري و تجميع المدخرات و استثمارها في مجالات اقتصادية و اجتماعية ،و فيمايلي الشكل يوضح اهداف التمويل المصغر.

الشكل (04) اهداف التمويل المصغر

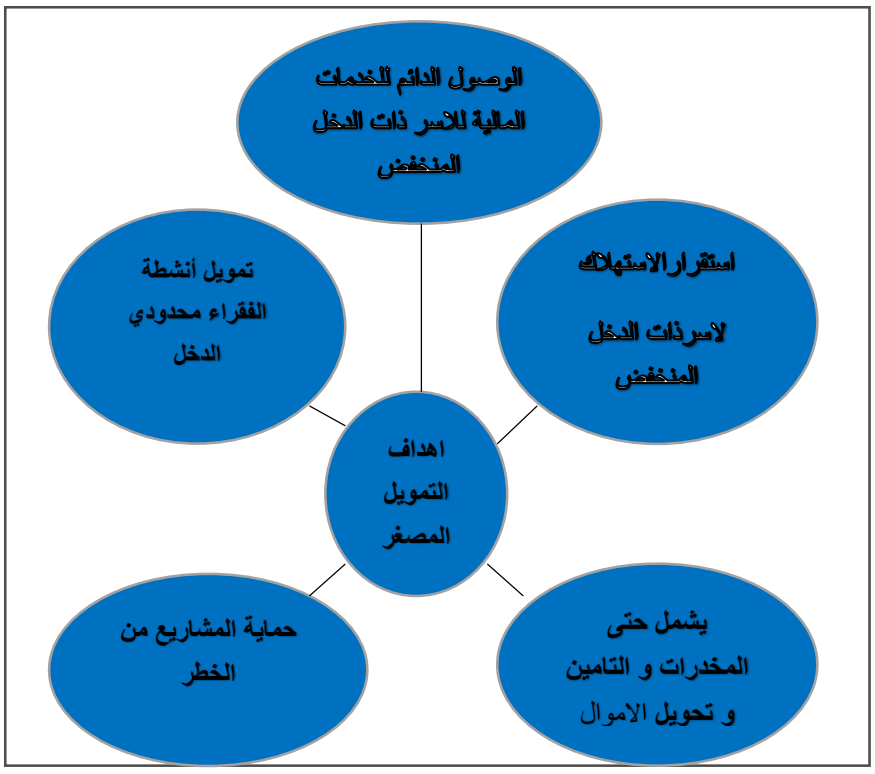

Source : Bhakkar, N. (2013). Récupéré sur www.slideshare.net,P;01

ب. منتجات التمويل المصغر

[1]-تيقان عبد اللطيف ،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 149/148.

قبل التطرق الى منتجات التمويل المصغر يجب أولا معرفة مؤسساته التمويلية

– مؤسسات التمويل المصغر :هي مجموعة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء متمثلة في :

–**مؤسسات رسمية:** البنوك

– **مؤسسات شبه رسمية:** تعاونيات؛ منظمات غير حكومية؛ بنوك للادخار فيالقرى

– **مؤسسات غير رسمية:** مجموعات ادخار ؛ ائتمان؛ تسليف

الشكل رقم (05) مؤسسات التمويل المصغر

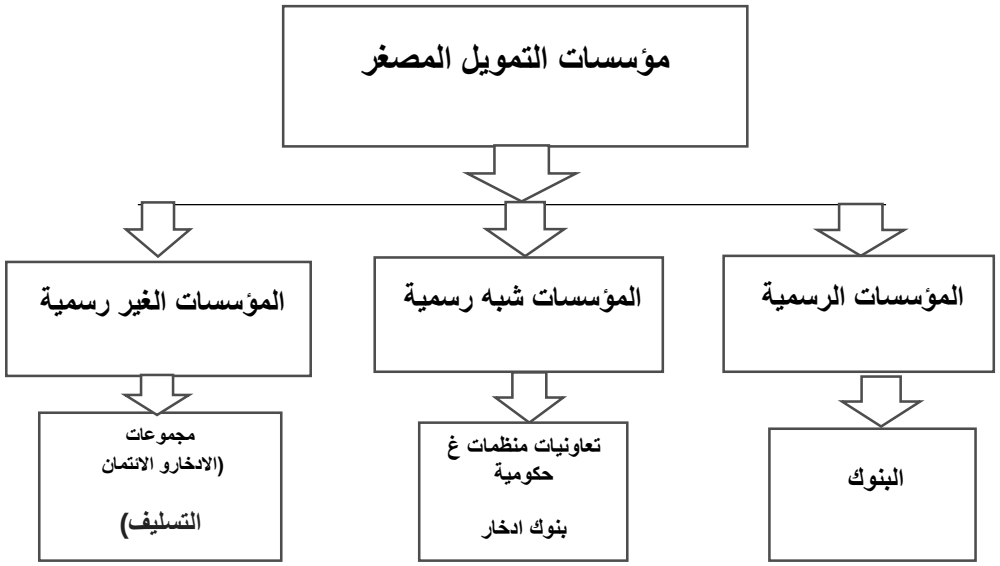

المصدر: إعداد طالبة بالاعتماد تيقان عبد اللطيف، التمويل الأصغر الإسلامي و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان،مجلة العلوم الإدارية و المالية، الجزائر ،المجلد06 ،العدد 01، 2022،ص ص 145 146.

–بعدما تطرقنا الى مؤسسات المسؤولة عن تمويل المصغر فيما يلي منتجاته: هنالك مجموعة من خدمات التمويل المصغر التي يحتاجها الفقراء والعاطلين عن العمل؛ ليصبحوا قادرين على بدء وتطوير اعمالهم ولمواجهة ظروفهم الصعبة ويمكن تعرف على مختلف المنتجات في النقاط التالية :

–**القروض الصغيرة:** ان نجاح العديد من مؤسسات الاقراض الاصغر؛ يكمن في تحديده من خلال القدرة على دمج التجارب الناجحة المقرضين العالمين في القطاعات الغير رسمية وتشمل تلك الممارسات كلا

من :المرونة؛ سرعة الولوج الى الاموال؛ الشروط الواضحة والسهلة ، وبالتالي فنجاح هذا الاخير يمكن في المقدر على فتح مجال الولوج الى القروض امام اولئك الذين قد يتم استثناؤهم من نظام التمويل الرسمي؛

– **المدخرات:** بحيث انها تفرض مؤسسات الاقراض المصغر نوعين من حسابات التوفير

1/ حسابات التوفير الطوعي: فهي تقابل خدمات توفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية؛

2/ حسابات التوفير الإلزامي: فهي تقدم كضمانات القروض وليس بالضرورة ان تقدم حسابات عوائد.

–**التأمين:** ان اصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني مثلهم مثل غيرهم معرضون المخاطر كالمرض؛ السرقة ... لذلك تكون الخدمات المالية المتخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات القيمة العالية بالنسبة لهم؛ بحيث تسعى مؤسسات تمويل المصغر الى توفير خدمة التأمين؛

– **تحويل الاموال:** تعتبر هذه الخدمة حساسة فتحويل الاموال من المهاجرين الى اقاربهم هو عمل مستمر في النمو السريع وعادة ما تتم ادارته بطريقة غير رسمية؛ وبما ان مؤسسات التمويل المصغر تتمتع بالميزة التنافسية بسبب علاقاتها مع عملاءها فاء بإمكانها ربط هذه الخدمة بالخدمات المالية المقدمة؛

–**التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم:** إضافة في خدمات الاقراض والادخار والتوفير تقدم مؤسسات التمويل المصغر ايضا خدمات غير مالية كتدريب والاستشارات والرصد الذي يجريه الموظفين بأنفسهم .

الشكل(06): منتجات التمويل المصغر

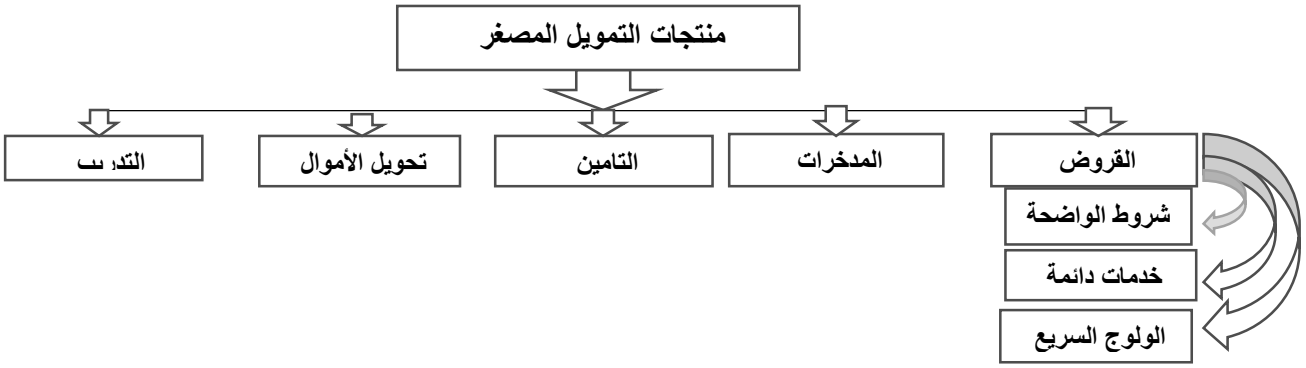

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (موسى شتوي ،دور المشاريع الصغيرة للحد من ظاهرة الفقر و البطالة، دار القنديل للنشر و الوزيعة، عمان، 2009، ص45)

4/ علاقة الشمول المالي بالتمويل المصغر [1]

ان برامج التمويل المصغر أثبتت قدرتها الكاملة في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية؛ وهذا نظرا لما تقدمه من خدمات تساهم في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر وندرة المورد المالي لمختلف فئات وشرائح المجتمع؛ فبمجرد وصول الخدمة المالية لكافة الفئات وشرائح المجتمع خاصة المهمشة سيتيح الامر زيادة المستفردين من الخدمات المالية؛ مما يدفع بابتكار مشاريع جديدة وبسيطة يستفيد منها المجتمع ككل. بحيث يكون ذألك عن طريق استغلال كافة الموارد المتاحة اي المادية والبشرية بالإمكانيات الموجودة الامر الذي يؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية ويشجع قيام مختلف المبادرات الفردية ويدعم مختلف الفئات ويمكنهم من القيام بصناعاتهم الصغيرة وهذا كله يكون عن طريق ايصال الخدمة المالية وتقديم التسهيلات والإجراءات اللازمة بأقل تكلفة وجودة عالية، ويمكننا تلخيص العلاقة بين الشمول المالي والتمويل المصغر في النقاط أهمها :

– باعتبار ان التمويل المصغر له القدرة الكافية على تمويل المشاريع الصغيرة مما يؤدي خلق فرص عمل أكثر لان مثل هذه المشاريع تحتاج للعنصر البشري أكثر من التكنولوجي؛

– باعتبار ان المشاريع الصغيرة تعد حاضنة للمواهب والابداعات والابتكارات لمختلف شرائح وفئات المجتمع؛

–الانعكاس الذي ينبثق على الجانب الاجتماعي خاصة للفئات التي لها المهارات وتعاني من ناحية التمويل؛

– يعد التمويل المصغر وسيلة ودافع أساسي الذي يجعل كافة الفئات في المجتمع شركاء في تعزيز واحداث التنمية الاقتصادية مثل المرأة والشباب؛

– باعتبار ان هنالك الكثير من السلع والمنتجات لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق أفكار صغيرة، مشاريع مصغرة والتي تحتاج الى تمويل مصغر. [2]

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات الاجتماعية و التكنولوجيا المالية

[1] - شادي يوسف عبد الله ساهر محمد عدوس، **دور المشاريع الصغيرة للحد من الفقر و البطالة** ،مجلة الاقتصادية والتجارية ،المجلد03، العدد 03، 2017 ، ص 367.

[2]- شادي يوسف عبد الله ساهر محمد عدوس ، **دور المشاريع الصغيرة للحد من الفقر و البطالة** ،مجلة الاقتصادية و التجارية ،المجلد03 ،العدد 03 ، 2017 ، ص 367.

1/ علاقته بالمتغيرات الاجتماعية

بما ان الشمول المالي يتيح فرصة لتمويل مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فأنه يعتبر يتيح للجانب الاجتماعي عدة نقاط مهمة وهي مبوبة فيما يلي :[1]

-استراتيجية مهمة للقضاء على الفقر وذلك لانه يركز على اتاحة الخدمة المالية لهذه الفئة من اجل تحسين أوضاعهم ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم بما يتوافق مع قدراتهم؛

-باعتبار ان الشمول المالي يقوم على عدة ابعاد لها اثر اجتماعي فمثلا بعد وصول الخدمات يعكس فكرة المسؤولية الاجتماعية لهذه العملية، بمعنى انها تصل الى كافة المجتمع و هذا ما يمنع احتكار و اللامساواة في الخدمة لكافة شرائح المجتمع دون تميز بين الجنسين او استبعاد أي فئة؛

-يركز الشمول المالي على جودة الخدمات وضرورة حماية المستهلك وهذا ما يعكس الاهتمام المتزايد برغبات ورضى افراد المجتمع، مع التأكيد على ضرورة تخفيض نفقات وأعباء الناجمة عن قيام العمليات المالية .

2/ علاقته بالتكنولوجيا المالية

تلعب التكنولوجيا المالية دورا في تطوير المنتجات والخدمات لتأمين رضى وراحة العملاء كما تساهم في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتعمل على تحسين فرص الحصول على التمويل للأفراد والمؤسسات بحيث تعتبر مساهم فعال لايصال و اتاحة الخدمة المالية عن طريق أدوات حديثة و يمكننا طرح نقاط تتعلق بمدى مساهمة هذه الأخيرة في زيادة مستويات الشمول المالي :[2]

-باعتبار ان التكنولوجيا المالية ،تتيح مجال للابتكارات و الابداعات فذا يساهم في خلق اسليب مالية جديدة ،عن طريق استخدام تقنيات متطورة لتحسين مجال التمويل ؛

- تطرح تكنولوجيا المالية خدمات متطورة بتكاليف معقولة، كاستخدام بطافات الدفع الالكتروني ،أجهزة الصرف الالي ؛

---

[1]-عبير احمد عبد الحافظ،**الأهمية النسبية لابعاد الشمول المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية،** المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية ،المجلد14،العدد01، مصر ،2022، ص17.

[2]-خلف الله بن يوسف،**مساهمة التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية** ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،المجلد18،العدد02،الجزائر ،2021،ص ص 369/368.

–تسهل التكنولوجيا المالية مختلف المعاملات المالية ،حيث اصبح بإمكان الأشخاص دفع فواتيرهم و القيام بمختلف معاملاتهم عن طريق الهاتف المحمول، الامر الذي يؤدي الى تقلص القيود التي كانت تواجه الأشخاص كالقاطنين بالمناطق الريفية و النائية ؛

–ترفع التكنولوجيا المالية عنصر الثقة و الأمان بالنسبة للافراد تجاه القطاع المالي، فالتعامل بهذه التقنيات الحديثة يعطي مزيج من الوعي و المعرفة و المهارات في المجتمعات مما يزيد من درجة التثقيف المالي للافراد.

المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي

تظهر العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي من خلال الاثر الذي ينجم عن الشمول المالي اي على التغيرات التي تطرأ و التي من شأنها ان ترفع معدل النمو الاقتصادي ؛ فقد اثبتت العديد من الدراسات التي اجريت من وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي و مستويات النمو الاقتصادي؛ و هذا نظرا لعمق انتشار و استخدام الخدمات المالية فتحسين من نوعية الخدمات المالية و توسيع نطاق وصول الأفراد و المؤسسات إليها يمكن الفقراء و النساء و الشباب من امتلاك قدرة لتجسيد و القيام باستثماراتهم الصغيرة و المنتجة مما يرفع من الانتاجية و زيادة مداخيل و التي بدورها تزيد من نشاط الدورة الاقتصادية [1]،وبالتالي فالخدمات المالية تزيد من تحسين فرص النمو الاقتصادي و المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و يمكننا ايجاز العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

– باعتبار ان الشمول المالي يعد محركا للنمو الاقتصادي اذ انه يزيد من فرص حصول المؤسسات والاسر على مختلف الخدمات المصرفية ويزيد من عدد النساء المستخدمات لمختلف الخدمات؛

– كما يساهم أيضا الشمول المالي في النمو الاقتصادي بحيث انه يجيد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الاثار الإيجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والحد من المساواة والفقر؛

[1]-- هايل عبد المولى، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 64/63.

– يساهم أيضا عن طريق تقديم الائتمان الى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية لزيادة الإنتاجية مما يؤدي الى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي؛

– كما يساهم حصول الافراد على الودائع والمنتجات وتامين أموالهم على جمع الأموال في السوق المالي مما يساعدهم على وضع مدخراتهم في نظام مالي، مما يضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد بكفاءة عالية في المشاريع طويلة الاجل؛

وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية المزيد من الاستثمارات ويزيد الناتج والعمالة الامر الذي يزيد من زيادة الدخل للفقراء والطبقات الهشة.[1]

خلاصة الفصل

[1]-احمد سعيد و ايمان فاروق حداد ، **الشمول المالي و انعكساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر** ،مجلة كلية الاقتصاد و السياسة ،المجلد 15 ،العدد 14 ، افريل 2022 ،مصر ، ص 161.

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم الجوانب النظرية المرتبطة بالشمول المالي و النمو الاقتصادي،مع إعطاء تعريف لكل منهما .و أيضا سعينا الى معرفة الى إيجاد العلاقة بينهما ،و من اهم النتائج التي خلصنا اليها :

- **في المبحث الأول المتضمن الاطار المفاهيمي للشمول المالي**

-في البداية تطرقنا الى الاستعاد المالي و الذي يعرف بانه عدم قدرة بعض الأشخاص للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة بتكلفة منخفضة وبشكل عادل وأمن من طرف مقدمي هذه الخدمات المالية ، إضافة الى طرح البعض من محدداته حسب الطلب والعرض .

-ثم تطرقنا الى ماهية الشمول المالي (مفهوم،نشاة،اهداف،خصائص،أهمية)، بحيث يتمثل الشمول المالي في اتاحة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من مؤسسات و افراد و خاصة التأكيد على الفئة المهمشة كالفقراء و أصحاب الدخل المحدود، كما تم التطرق في هذا المبحث الى ابعاد الشمول المالي حسب كل من التحالف الدوالي ،و البنك الدولي و عرضنا بعض المبادرات العالمية و الإقليمية التي تهدف لتعزيز الشمول المالي.اضافة الى التحديات و الحلول التي تواجهه

- **في المبحث الثاني و المتضمن الاطار النظري للنمو الاقتصادي**

-تم التطرق في هذا المبحث الى الاطار النظري للنمو الاقتصادي و المعرف بانه الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي او المحلي الإجمالي في فترة معينة، تم طرح مجموعة العناصر المتعلقة بالنمو الاقتصادي (تعاريف، خصائص،العوامل المؤثرة، انواعه، مؤشرات قياسه)، كما تناولنا النظريات النمو الاقتصادي .

- **في المبحث الثالث و المتضمن علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي**

-تطرقنا في هذا المبحث الى علاقة الشمول المالي بالنمو الاقتصادي، بحيث تم التركيز على بعض الأساليب التي من شانها ان تعزز وترفع من مستويات الشمول المالي، تمثلت الأساليب في كل من التمويل المصغر و التكنولوجيا المالية و بعض المتغيرات الاجتماعية وصولا الى ربط العلاقة بينه و بين النمو الاقتصادي باعتبار ان الشمول المالي اصبح استراتيجية مهمة في كل الاقتصاديات .

الفصل الثاني

قياس أثر الشمول المالي على تطور معدلات النمو الاقتصادي حالتي (مجموعة الدول المختارة ، و حالة الجزائر ـ للفترة نفسها ـ)

تمهيد

تناول هذا الفصل اختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، باستخدام نماذج بانل لمجموعة الدول (06) وهي (البرازيل، الهند، الدنمارك، إيطاليا، نيجيريا، كينيا) وهذا نظرا لتوفر البيانات و باعتبار انهم رائدين في المجال، إضافة الى دراسة تحليلية قياسية متعلقة بالجزائر للفترة ذاتها حيث تم تقسيم الفصل الى 03 مباحث خصص المبحث الأول لتوصيف الدراسة مجموعة الدول أي تقديم دول الدراسة و نموذج و عينة الدراسة و في المبحث الثاني تناولنا نموذج محل الدراسة عن طريق نموذج بانل لـ(06) دول المختارة إضافة المبحث الثالث تم فيه اختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار للفترة المحددة.

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة لمجموعة الدول المختارة

تناولنا من هذا المبحث توصيف نموذج الدراسة أي التقديم بمجموعة الدول التي هي محل الدراسة، والتعرف على النموذج المعتمد و المتناسب مع الدراسة و عينتها و الفترة الزمنية المحددة لها.

المطلب الأول: تقديم مجموعة دول الدراسة

اخذنا بعين الاعتبار من حيث العينة على ستة دول وهي :(البرازيل، الهند، الدانمارك، إيطاليا، كينيا، نيجيريا)، وفما يلي سنقوم بتقديم لمحة عن هذه الدول:

-**البرازيل:** هي بلد في أمريكا الجنوبية اسمها الرسمي جمهورية البرازيل الفدرالية، تعتبر من خامس أكبر البلدان مساحة تبلغ 8.515.767 كلم مربع، وخامس أكبر بلد من حيث عدد سكانها بأكثر من 193 مليون نسمة. بحيث يعتبر الاقتصاد البرازيلي من بين أسرع الاقتصاديات النامية في العالم بفضل الإصلاحات التي لقيت اعتراف وتأثير دولي جديد، عضو في عدة هيئات ومنظمات كالمجموعة العشرين. تعتمد في اقتصادها على الأموال الخاصة وقيام استثمارات محلية كبرى.

يعمل قطاعها المصرفي بعدة برامج للتمويل والعمل أكثر على تطوير نضم المدفوعات والتركيز على التكنولوجيا لتسهيل التعامل، إضافة الى عمل البنك المركزي البرازيلي لتقديم تسهيلات لتبني المصرفية المفتوحة وتنظيمها من مختلف المؤسسات المرخصة سواء كانت من البنوك او مؤسسات لخدمات المدفوعات مما ساهم في تحول كبير في قطاع المالي في البرازيل.[1]

-**الهند:** جمهورية الهند، بلد في جنوب اسيا، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان وسابع أكبر دولة من حيث المساحة بحيث تبلغ 3.287.263 كلم مربع، عاصمتها دلهي، تعتبر من أكثر بلدان في العالم تنوعا من حث الأديان والمعتقدات. يتصف اقتصادها بانه اقتصاد سوق لها قدرة شبابية كبيرة بحيث شهدت هذه السنوات الأخيرة عولمة متزايدة واندماج في الاقتصاد العالمي، إضافة الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1]- ستيفان ستاشين و اخرون، **استخدام الوكلاء في تقديم الخدمات المصرفية للفقراء**، مذكرة مناقشة مركزة لمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ص04.

خاصة في القطاعات الرائدة الخدمات والاتصالات، من أكبر مصنعي الادوية المكافئة في العالم بحيث يلبي قطاعها الصيدلي أكثر من 50 بالمئة من الطلب العالمي للقاحات.[1]

تماشيا مع أداء النمو الذي يشهده الاقتصاد الهندي، شهد النظام المالي تغيرات وإصلاحات وهذا بسبب عديد من الأسباب كنمو شركات المالية الغير مصرفية، وزيادة الاعتماد على التمويل القائم في السوق، ظهور التمويل الرقمي، بحيث أصبح هنالك اهتمامات بمختلف الفئات المهمشة عن طريق تقديم تمويل المشاريع الصغيرة، تعميم أنظمة توفر للأسر حسابات مصرفية مع سهولة الاستخدام مما يزيد من صلابة النظام المالي ويرفع من الالمام بالمهارات المالية والرقمية.[2]

-**الدنمارك:** مملكة الدانمارك، يحكم الدانمارك نظام ملكي دستوري برلماني عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1973 على الرغم من أنها لم تنضم إلى منطقة اليورو، وهي عضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الدانمارك أيضاً عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يبلغ عدد سكان الدنمارك 5.7 ملايين نسمة، مساحتها 43,098,31 كلم مربع.[3]

-**إيطاليا:** الجمهورية الإيطالية، تبلغ مساحتها 301.338كلم مربع، وعدد سكانها 60.483.973 مليون نسمة. تعتبر سادس دولة من حيث عدد السكان في اروبا، تعتبر ثالث أكبر اقتصاد وطني في منطقة اليورو، وثامن أضخم اقتصاد على مستوى العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل المرتبة 12 كأكبر اقتصاد على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي المعادل للقوة الشرائية.

من سمات القطاع المالي في إيطاليا حقيقة أن المتعاملين الإيطاليين يفضلون إيداع أموالهم في البنوك، وبهذا المعنى، فإن البلاد هي واحدة من أعلى الولايات القضائية على المستوى العالمي فيما يتعلق بالمدخرات الخاصة، يحظى القطاع المصرفي بأهمية كبيرة بالنسبة للقطاع المالي المحلي، حيث تعد المؤسسات المصرفية المقرضين الرئيسيين للشركات التي تم تأسيسها في إيطاليا كشركات صغيرة.[4]

---

[1]- موقع سفارة دولة قطر في الهند، https://new-delhi.embassy.qa/

[2]-الفريد شيكي و اخرون، **النظام المالي في الهند (بناء أسس لنمو قوي و مستدام)**، مطبوعة رقمية، https://www.elibrary.imf.org/display/book صندوق النقد الدولي،2023،ص ص 25/24. .

[3]-https://www.dlileurope.com/information-about-denmark.html

[4] -Francesco Dagnino,Open a Financial Company in Italy, 05/06/2023 https://lawyersitaly.eu/open-a-financial-company-in-italy/

-كينيا: جمهورية كينيا دولة في أفريقيا، تقع في شرق أفريقيا، تمتد على مساحة 580 367 كيلومتر مربع، يبلغ عدد سكانها أكثر من 47.6 مليون في تعداد، اقتصاد كينيا هو اقتصاد قائم على السوق مع نظام تجارة خارجية متحرر وعدد قليل من الشركات الحكومية. تضم قائمة الصناعة الرئيسية الحِراجة، وصيد الأسماك، والتعدين، والطاقة، والتصنيع، والسياحة والخدمات المالية.

تعتبر من التجارب الرائدة فب مجال التحول المالي والتمويل المصغر الذي يعتمد على التكنولوجيا، دون تهميش أي فئة او شريحة من المجتمع، ولها مستوى عالٍ من الإلمام الرقمي والتكنولوجي والابتكار في كينيا، لاسيما بين الشباب الكينين. في عام 2018، صنّف البنك الدولي كينيا في المرتبة 61 على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية.[1]

-نيجيريا: جمهورية نيجيريا الاتحادية، تبلغ مساحتها 923,768 كم²، وكثافتها السكانية 13.4 2مليون، يُصنّف اقتصاد نيجيريا بوصفه مختلطًا في سوقٍ ناشئة وهذا وفقًا لتصنيف البنك الدولي. فقد وصلت نيجيريا إلى وضع الدخل المتوسط الأدنى، تعرف وفرة في الموارد الطبيعية، والقطاعات المالية والقانونية والاتصالات والنقل المتطورة، والبورصة (البورصة النيجيرية) بحيث تُعدّ ثاني أكبر سوق بورصة في أفريقيا.

يعمل البنك المركزي النيجيري ولجان مسؤولة عن الشمول المالي في نيجيريا العمل بسياسات متعددة لتسريع الشمول المالي في البلاد، باعتبار أن الشمول المالي في الحصول على اعتراف متزايد في جميع أنحاء العالم بين صانعي السياسات والباحثين والوكالات الموجهة نحو التنمية. يعتبره البنك المركزي أداة للتنمية الاقتصادية، لا سيما في مجالات الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وخلق الثروة وتحسين الرفاهية والمستوى العام للمعيشة. [2]

المطلب الثاني: تقديم لنموذج الدراسة

[1]-حدوش شروق، **الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تجربة كينيا**، مجلة التنويع الاقتصادي الجزائر،2021،المجلد02،العدد02،ص ص 92/92.

[2]-تقرير بنك المركزي النيجيري، https://www.cbn.gov.ng/fininc

مما لاشك فيه أن نوعية البيانات التي تلائم الجانب التطبيقي وجب انه تكون صحيحة و حقيقية، ودقيقة من جانب آخر يعدان ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها والركون إليها في أي عمل بحثي، وهذه الدراسة تعتمد على تعتمد على استخدام أسلوب:

– **البيانات الطولية (panel data):** التي تعرف على أنها بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، الهدف من استخدامها هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية إذ يتفوق تحليل البانيل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها نظرا لأنها تتضمن محتوى معلوماتي، أي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلى، كما أن مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات يكون اقل حدة، كما تتميز بيانات البانيل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

- **نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)**

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) حيث يأخذ نموذج الانحدار التجميعي الصيغة التالية :

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

كما تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة.

- **نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)**

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β0 تتفاوت في كل مجموعة مع بقاء معاملات الميل βj ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (عدم التجانس في التباين بين المجاميع) ، حيث يأخذ النموذج الصيغة الآتية :

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

، لغرض تقدير معلمات النموذج والسماح لمعلمة القطع بالتغير بين المجاميع $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$ حيث أن:
) وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ، كما تكون صيغة النموذج على الشكل الآتي N-1تستخدم متغيرات وهمية بقدر (
:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

- **نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)**

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد فروض نموذج التأثيرات الثابتة، إذ في هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع $\beta_0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي:

$$\beta_0(i) = u + uj$$

كما يأخذ نموذج التأثيرات العشوائية الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ لأنها تحوي مركبين للخطأ وهما

vi و εit أي : $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$ و $E(v_i)=0$ و $\text{var}(v_i)=\sigma_v^2$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ماتستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة.

- عينة الدراسة

من حيث العينة فهي تشمل على ستة دول هي البرازيل، الهند، الدانمارك، نيجيريا، كينيا، ايطاليا (N=6) وللفترة الزمنية 2006_2022 أي (T=17) وبحجم عينة (N*T=102). وبخصوص مصادر المعطيات تم الاعتماد على قاعدة بيانات مصدرها البنك الدولي

- **متغيرات الدراسة**

لقد تناولت العديد من الدراسات الميدانية الاستهلاك والدالة الخاصة به وقد تم الاعتماد المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع Yit: z_{it}** يمثل معدل النمو الاقتصادي
- المتغيرات المفسرة X_{it}.

BA : امتلاك الحسابات المصرفية لكل (1000) بالغ.

CBB : فروع البنوك التجارية لكل(100.000) بالغ.

ATM : ماكينات الصرف الالي لكل(100.000) بالغ

DC : الادخار من اجمالي الناتج المحلي .

GP : الائتمان للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي.

- **النموذج المستخدم:**

يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

حيث:

$$LGDP_{it=}\beta_0 + \beta_1 BA_{it} + \beta_2 CBB_{it} + \beta_3 ATM_{it} + \beta_4 DC_{it} + \beta_5 GP_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

I : مؤشر البلد(1,2,3)

t : مؤشر الزمن (2006,.....2022)

μ_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة وتختلف من دولة لأخرى ، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية.

γt : الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة والمشتركة بين الدول، والتي تتغير مع الزمن

εit : الحد العشوائي

المبحث الثاني: قياس أثر الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المختارة للفترة (2006-2022)

- **تقدير نماذج بيانات البانل الثلاث**

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام نماذج البانل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي (REM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) وذلك من اجل اختيار النموذج الملائم للدراسة.

الجدول رقم(01): نتائج تقديرات معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي			
المتغيرات التفسيرية	النموذج التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الحد الثابت.	10.88365 (0.0000)	0.643638 (0.8219)	10.88365 (0.0000)
LBA	0.487482 (0.0164)	0.618420 (0.0003)	0.487482 (0.0164)
LCBB	-0.534791 (0.0978)	1.486638 (0.0076)	-0.534791 (0.0978)
LATM	-0.511548 (0.0017)	-1.381725 (0.0000)	-0.511548 (0.0017)
LDC	3.460179 (0.0000)	-0.197399 (0.6456)	3.460179 (0.0000)
LGP	-5.653379 (0.0000)	-0.109289 (0.8894)	-5.653379 (0.0000)
R^2	0.868773	0.945514	0.868773
F_statstic	120.4914 (0.0000)	149.2396 (0.0000)	120.4914 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الجدول يتضح أن للنماذج الثلاث معنوية إحصائية وذلك بالنسبة للمعلمات أو المعنوية الكلية حيث إحصائية فيشر بالنسبة للنماذج الثلاث ذات دلالة إحصائية، كما يظهر لنا أن قيم المعاملات نفسها للنموذج التجميعي ونموذج الأثر العشوائي.

1. اختيار النموذج الأمثل(Hausman test)

يستخدم هذا الاختبار لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية، وتأخذ فرضية العدم الشكل الآتي:

$H_0 : E(\alpha_i/X_i)=0$

$H_1 : E(\alpha_i/X_i) \neq 0$

بحيث تمثل:

H0 : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

H1 : هي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار Hausman test

قيمة الاختبار (Chi-Square.Statistic)	P-Value
121.127515	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحصائية (Chi-Square.Statistic) اكبر مقارنة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 95% ودرجة حرية 5 ، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة.

1. **تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية:**

بعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة بالاعتماد على برنامج Eviews 13، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام التأثيرات العشوائية

المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي	
المتغيرات التفسيرية	نموذج التأثيرات العشوائية
الحد الثابت	10.88365 (0.0000)
LBA	0.487482 (0.0164)

LCBB	−0.511548 (0.0017)
LATM	3.460179 (0.0000)
LDC	−5.653379 (0.0000)
LGP	0.868773
F_statstic	120.4914 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

$$LGDP_{it=}10.88365 + 0.487482BA_{it} - 0.511548CBB_{it} + 3.460179ATM_{it} - 5.653379DC_{it} + 0.868773GP_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

من خلال الجدول نلاحظ:

- الحد الثابت ذو تأثير ايجابي ومعنوي، كما أن قيمته تختلف من دولة إلى أخرى وذلك على حسب خصوصية كل دولة.
- وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين امتلاك الحسابات المصرفية ومعدل النمو الاقتصادي؛
- ظهر فروع البنوك التجارية سالبا ومعنويا ؛
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين ماكينات الصرف ومعدل النمو الاقتصادي ؛
- ظهر الادخار من اجمالي الناتج المحلي سالبا ومعنويا ؛
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الائتمان المحلي من اجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي؛
- أما من الناحية الإحصائية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.868773 مرتفعة حيث تقترب من الواحد وهو مايفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) والمتغيرات المفسرة له أي أن تغير في معدل النمو الاقتصادي يرجع إلى المتغيرات التفسيرية بنسبة 86% والباقي

لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

- لتفسير ذلك اقتصاديا،هنالك علاقة طردية إيجابية و هي مختلفة على حسب المؤشر (امتلاك الحسابات المصرفية لكل 1000بالغ،ماكينات الصرف الالي لكل 100.000بالغ، الائتمان الموجه للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي)، بحيث ان الزيادة في هذه المؤشرات ينعكس إيجابيا على زيادة التمويل و بالتالي زيادة الاستثمارات . اما التاثير السلبي للمتغيرين (فروع البنوك التجارية لكل 100.000بالغ و الادخار من اجمالي الناتج المحلي) أي ان تلك الفروع تستخدم للسحوبات فقط و ليس للادخارات وبالتالي نقص الائتمان و التمويل مما يقلل من حجم الاستثمارات و ذلك يؤثر سلبيا على معدات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: قياس أثر الشمول المالي على تطور معدلات النمو الاقتصادي –الجزائر–

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة تحليلية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004–2021)، المقاس بناتج المحلي الإجمالي و التطرق للقطاعات المساهمة في معدلات النمو.اضافة الى دراسة قياسية عن طريق استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2021)

الجدول (04): تطور معدلات النمو الناتج المحلي ومساهمة القطاعات للفترة(2004-2021)

الناتج المحلي الإجمالي (2021/2004)		مساهمات القطاعات في الناتج الداخلي الخام (%)				
السنوات	النموالناتج المحلي (%)	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات
2004	4.3	37.7	9.4	6.3	8.9	31
2005	5.9	44.3	7.7	5.5	8.4	28.5
2006	1.7	45.7	7.5	5.3	8.0	27.8
2007	3.4	43.7	7.6	5.1	8.5	29
2008	2.4	45.7	6.6	4.7	9.7	28.8
2009	1.6	31.2	9.3	5.7	12.0	35.6
2010	3.6	34.9	8.5	5.1	13.2	34.8
2011	2.9	35.9	8.1	4.6	16.3	37.4
2012	3.4	34.2	8.8	4.5	16.3	36.7
2013	2.8	29.8	9.9	4.6	15.3	38.4
2014	3.8	27.0	10.3	4.9	15.9	40.2
2015	3.7	18.8	11.6	5.5	17.4	44.6
2016	3.2	17.3	12.2	5.6	17.5	44.7
2017	1.3	19.6	11.8	5.5	16.3	45.1
2018	1.4	22.3	11.9	5.4	14.7	43.7
2019	1.0	19.5	12.3	5.7	15.5	42.5
2020	-5.1	14.0	14.1	6.3	18.3	44.5
2021	3.4	21.5	13.0	5.8	15.8	40.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على https://dgpp.mf.gov.dz/ar **و**

https://fr.countryeconomy.com/gouvernement/pib

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدلات النمو الاقتصـــادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفترة **(2004-2021)** تتراوح ما بين 4.3 بالمئة وهذا لسنة 2004، و3.4 لسنة 2021، بحيث انه في سنة 2004 والتي بلغت 4.3 بالمئة فقد عرفت هذه الســـنة تراجع مقارنة بســـنة 2003 والتي كانت قد بلغت

6.8 بالمئة. يرجع سـبب هذا الانخفاض الى تراجع بعض القطاعات في تلك الفترة برغم من ان هذه المرحلة 2000-2004 كانت تعرف معدلات نمو منتظمة بسبب تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي

-2005-2009: شـهدت هذه الفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، نلاحظ انه في سـنة 2005 ارتفع النـاتج المحلي الإجمـالي الى 5.9 بـالمئـة، وهـذا راجع الى زيـادة الـدعم الـذي كـان يركز على بعض القطاعات الإنتاجية للنهوض بالاقتصـاد الجزائري، ليعود وينخفض في الفترة 2006 بنسـبة 1.7 بالمئة بسـبب الركود في قطاع المحروقات، كما نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة 2007-2008 شـهدت تذبذب في النمو الناتج المحلي و ارتفاع بوتيرة متواضـعة بسـبب توسـع بعض القطاعات التي كان يركز عليها ،وصـولا الى سـنة 2009 التي كانت قد سـجلت معدل نمو ب 1.6 وهي ادنى نسـبة اناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتأثير الازمة النفطية ؛

-2010-2018: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من سـنة 2010 بنسـبة 3.6 بالمئة الى سـنة 2014 بنسبة 3.8 بالمئة بدرجات متفاوتة بسبب مواصـلة الحكومة لتنفيذ برامجها التنموية، و اتباع استراتيجيات التي كانت تهدف الى تحديث الاقتصـاد و تنميته بواسـطة برنامج خماسـي لدعم النمو طيلت 2010-2014، لتسـجل بعدها في 2016 تراجعا طفيف بسـنة 3.2 بالمئة مقارنة بسـنة 2015 التي كانت قد سجلت 3.7 بالمئة في مستوى الناتج نتيجة أسعار المحروقات و تقلص مداخيلها منتصف تلك السنة، و خلال 2017 تباطأ النشـاط المقاس بالنمو الإجمالي للناتج المحلي بشـكل ملحوظ بسـبب تراجع القوي لوتيرة أسعار المحروقات. ليستمر الضعف الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 والي بلغ معدل نموها 1.4 بالمئة، بسبب فترة الركود الطويلة التي يسهدها قطاع المحروقات منذ سنة 2006 ؛

- 2019-2021: مع التراجع الذي كان يشـهده اجمالي الناتج المحلي منذ 2014 متأثرا الى حد ما بالانخفاضات المتتالية في قطاع المحروقات بحيث انتقل معدل النمو من 3.8 بالمئة في سنة 2014 الى 1.4 بالمئة في سـنة 2018، ليصـل الى 01 بالمئة في 2019.ومع وضـع جائحة كوفيد-19 التي أدت الى ركود غير مسبوق لكل الاقتصاديات لم يسلم الاقتصاد الجزائري من هذه الصدمة الاقتصادية، بحيث انخفض نمو الناتج المحلي الى 5.1-وهذا بسبب التأثير السلبي على نشاط قطاع المحروقات.

ليعود ويرتفع ب 3.4 بالمئة في سنة 2021، وهذا بسبب عودة الطلب على النفط والغاز وانتعاش بعض القطاعات الأخرى وعودة الاستهلاك والاستثمارات الى مستوياتها التي كانت قبل فترة الجائحة.

- **القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي للفترة (2004-2021)**

هنالك عدة قطاعات تساهم في النمو الاقتصادي للبلد، و الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي و في هذا السياق نذكر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي للفترة الزمنية(2004-2021)

-**قطاع المحروقات:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان القطاع الذي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة هو قطاع المحروقات بحيث انه يمثل نسبة حد التقارب الى النصف،حيث يساهم بنسبة متوسط بالمئة أي اكثر من ثلثي اجمالي مساهمة باقي القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة .فقد ساهم بنسبة 37.7بالمئة و هذا في سنة2004، لترتفع مساهمتة الى 45.بالمئة في سنة 2006 وهي اعلى مساهمة للقطاع في الناتج المحلي بحيث انها مساهمة معبرة بكل من نسبة مساهمة القطاع الصناعي وأشغال عمومية و القطاع الفلاحي خلال نفس السنة، وبالتالي كانت مساهمة اكبرنسبة مساهمة القطاعات الحيوية، الا أن تتراجع نسبة مساهمته خلال الفترة (2009-2017) وهذا راجع دائما الى انخفاض أسعار المحروقات و الزيادة الصعبة لقطاعات خارج المحروقات ، أما الانخفاض و التراجع الذي شهده سنتي (2019-2020) يعود لازمة كوفيد-19 و مخلافاتها و انخفاض الطلب في تلك الفترة .

-**قطاع الفلاحة:** بناء على معطيات الجدول أعلاه قدرة مساهمة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سنة 2004 نسبة 9.4 بالمئة، ثم عادت و انخفضت وصولا الى سنة 2014 التي عرفت فيها الارتفاع مرة أخرى وهذا بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التقليل من التاثير المناخي بسبب استعمال تقنيات شبكات الراي و دعم التنمية الفلاحية عن طريق برامج حفر ؛

-**القطاع الصناعي:** رغم الأهمية التي يمثلها القطاع في الاقتصاد الجزائري، الا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بسبب تخلي عن الكثير من المؤسسات العمومية التي كانت تابعة لهذا المجال، اضافة الى محدودية الاستثمار به .فحسب معطيات الجدول أعلاه وبعد ان كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي تسجل اعلى نسبها منذ2004 بنسبة 6.3 انخفضت تدريجيا الى ان وصلت 4.6سنة 2015.لتعود و ترتفع تدريجيا للفترة (2016-

2021) و هذا يعودة لاسباب ممكن ان تكون تحسن صناعات الحديد و الصلب و التعدين و المكانيك و غيرها من صناعات ؛

-**البناء و الاشـــغال العمومية**:يعتبر قطاع البناء و الاشـــغال العمومية من بين القطاعات الحيوية الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يسجل مساهمة بنسب معتبرة خلال الفترة (2004-2021) بلغت في ســنة 2004 بنســبة 8.9 بالمئة و في ســنة2020نســبة18.3 ، أي ان طيلت هذه الفترة كان قطاع البناء و الاشغال العمومية يسجل نسب مساهمة متزايدة خصوصا في مجال السكن؛

-**قطاع الخدمات:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انمســاهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة مابين 2004-2021، بحيث نلاحظ مســاهمة إيجابية للخدمات بحيث قدرة مســاهمته بمتوســط في حدود ، الا ان هنالك تحسن في السنوات الأخيرة بحيث بلغت نسبة المساهمة في 2021نسبة 40.2و يرجع ذلك الى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما ينعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لاثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد حصــر عدد من مؤشــرات الشــمول المالي التي تؤثر على معدل النمو الاقتصــادي من خلال تقدير الأدبيات النظرية ومن خلال بعض الدراسات السابقة يتم صياغة النموذج وتقديره.

تتمثل متغيرات الدراسة في:

-**المتغير التابع** : وتمثل في معدل النمو الاقتصادي ويرمز له GDP

-**المتغيرات المفسرة:**

- ATM: ماكينات الصرف الالي لكل (100.000) بالغ.
- BA: امتلاك الحسابات المصرفية لكل(1000)بالغ
- CBB: فروع البنوك التجارية لكل (100.000) بالغ
- DC: الادخار من اجمالي الناتج المحلي
- GP : الائتمان للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي

بعد تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات حيث يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أولى مراحل بناء النموذج القياسي حيث شكل الدالة هي كالآتي:

$$GDP_{i=}\beta_0 + \beta_1 BA_i + \beta_2 ATM_i + \beta_3 CBB_i + \beta_4 DC_i + \beta_5 GP_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

i: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ تمثل معلمات النموذج

إن طابع النموذج القياسي احتمالي لهذا يتم إدراج حد الخطأ الذي ينوب على بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النموذج ولكن يصعب قياسها.

-نتائج تقدير النموذج

الجدول رقم (05): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 06/16/23 Time: 18:37
Sample: 2006 2022
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBA	-1.697776	1.479648	-1.147419	0.2756
LCBB	37.91782	15.16143	2.500939	0.0295
LDC	2.202275	1.663308	1.324033	0.2123
LATM	0.380796	1.211121	0.314416	0.7591
LGP	5.704073	2.849848	2.001536	0.0706
C	-70.66832	27.64655	-2.556135	0.0267

R-squared	0.723036	Mean dependent var	9.751061
Adjusted R-squared	0.597143	S.D. dependent var	0.848255
S.E. of regression	0.538396	Akaike info criterion	1.870120
Sum squared resid	3.188574	Schwarz criterion	2.164195
Log likelihood	-9.896018	Hannan-Quinn criter.	1.899351
F-statistic	5.743265	Durbin-Watson stat	2.331802
Prob(F-statistic)	0.007574		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 13)

-الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي

- **الدراسة الاقتصادية**

- بالنسبة لمعلم امتلاك الحسابات المصرفية نلاحظ أن إشارته سالبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر أي زيادة امتلاك الحسابات المصرفية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي ينخفض ب 1.69 وحدة.
- متغير فروع النوك التجارية فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية احصائيا أي أن العلاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر CBB وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير بالزيادة بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب 37.91 وحدة.
- بالنسبة لمؤشر الادخار من اجمالي الناتج المحلي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر CBB حيث إذا زاد حجم DC بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 2.20 وحدة .
- بالنسبة إلى معامل تقدير ماكينات الصرف الالي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر ATMحيث إذا زاد حجم ATM بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 0.38 وحدة
- بالنسبة إلى معامل تقدير الائتمان من اجمالي الناتج المحلي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر GPحيث إذا زاد حجم GP بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 5.70 وحدة

- **الدراسة الإحصائية**

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد 0.723036 مما يعني أن المتغيرات التفسيرية استطاعت تفسير معدل النمو الاقتصادي بقيمة 72.30% وهي نسبة جيدة للتحليل والدراسة؛

- المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشر بلغت 5.743265باحتمال مرافق يساوي 0.0000 وهو أقل من 0.05مما يعني رفض الفرضية المعدومة أي أن النموذج ككل مقبول إحصائيا؛

- قيمة اختبار DW=2.331802 عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

-اختبار صلاحية النموذج:

بعد تقدير نموذج الانحدار المتعدد، فإنه من الضروري أن يخلو من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية وكانت النتائج كالتالي:

اولا: اختبار الارتباط الذاتيBreusch- Godfrey

يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء، وعليه تكون النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتيBreusch- Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.508929	Prob. F(2,9)	0.2722
Obs*R-squared	4.268945	Prob. Chi-Square(2)	0.1183

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 13)

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول بأن Prob=0,2722> %5 هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين Arch

إحصائية داربين واتسن للكشف على الارتباط الذاتي للأخطاء لا تعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، ومن بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية وهذا بالقيام باختبارات عدم تجانس التباين؛ وعليه اعتمدنا على اختبار Arch وهو ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج ا اختبار عدم ثبات التباين Arch

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.052358	Prob. F(1,14)	0.8223
Obs*R-squared	0.059614	Prob. Chi-Square(1)	0.8071

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 13)

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول بأن Prob=0.8223> 5% هذا يعني أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين بين المتغيرات بدرجة تأخير 1.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

ولمعرفة إذا كانت سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي ام لا، وجب الاستعانة باختبار جارك بيرا، بتوقع معدوم وثبات ثابت وعليه تم عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي.

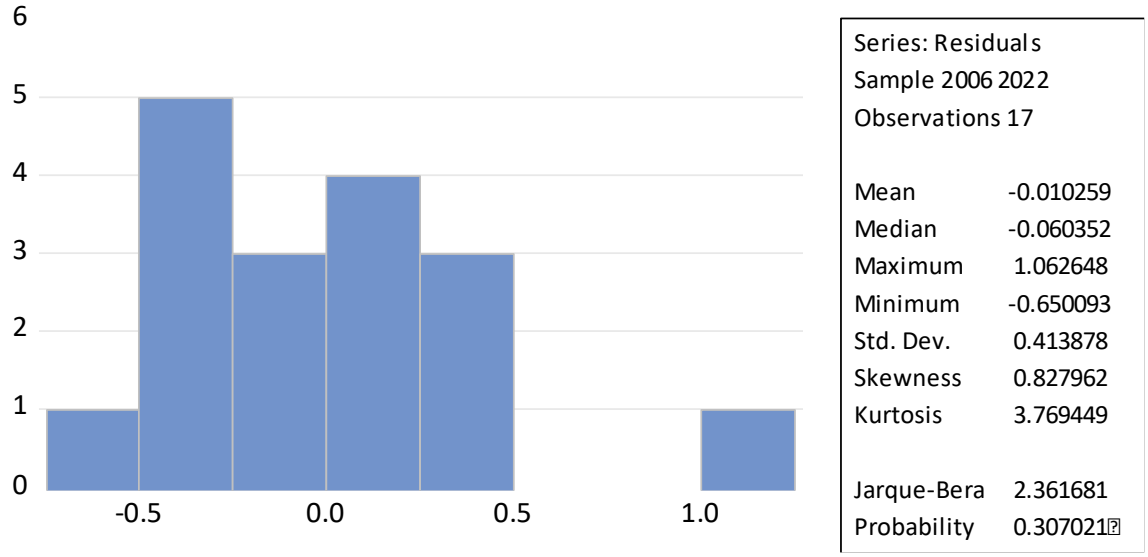

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 13)

نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية jarque-Bera=2.361681 ، والتي يمكن أخذها مباشرة من الشكل السابق أقل من القيمة الجدولية لكاي تربيع عند مستوى معنوية 5% كما يؤكد هذه النتيجة القيمة الاحتمالية 0.307021 أقل من مستوى المعنوية5% ، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (أي تخضع لسيرورة التشويش الأبيض).

خلاصة الفصل

اختص هذا الفصل بمعالجة إشكالية في إمكانية وجود علاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي، في ظل نموذج بانلفي الدول المختارة(البرازيل، الهند، الدنمارك، إيطاليا، نيجيريا، كينيا)، والانحدار الخطي البسيط و المتعدد في الجزائر. حيث شملت المتغيرات المدروسة مايلي: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و ماكيناتالصرف الالي لكل (100.000)بالغ، امتلاك الحسابات المصرفية لكل(1000)بالغ، فروع البنوك التجارية لكل(100.000)بالغ، الادخار من اجمالي الناتج المحلي، الائتمان للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي.

حسب تحليلنا للاثار العشوائية يوجد تاثير إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول المختارة عند مستوى المعنوية 05 بالمئة، أي ان الشمول المالي يساهم في رفع مستويات النمو الاقتصادي .

و حسب تحليلنا لنتائج المقدمة عن استخدام الانحدار المتعدد عن هنالك تأثير إيجابي لبعض المتغيرات واي المؤشرات و كلما ترتفع يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة معينة ، و هنالك مؤشرات تاثيرهم سلبي على معدلات النمو الاقتصادي أي ان معدل النمو الاقتصادي ينخفض عندما ترتفع تلك المؤشرات و العكس في حالة الانخفاض .

الخاتمة

ألقت الازمة المالية الأخيرة الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وتعتبر أهمية موضوع الشمول المالي في كونه يرتبط مباشرة بضرورة حماية المستهلك إضافة الى ضرورة حصول كافة افراد المجتمع على الخدمة بتكلفة اقل وهذا حسب ما جاءت به الأمم المتحدة. ولعلا أبرز ما يمكن لشمول المالي تقديمه هو ادخال ودمج الفئات التي يطلق عليها المهمشة ماليا او ذوي الدخل المالي المنخفض بتعامل من القطاع المصرفي، وتتمثل مختلف تلك الخدمات في مدخرات وقروض قصيرة الاجل، مختلف التمويلات إضافة الى التامين، التحويلات، والعمل على قيام مؤسسات سليمة تعمل في إطار الأنظمة ومعايير رقابة الأداء المصرفي. وهذا من اجل ضمان قيام الاستدامة المالية المؤسسية كوسيلة لتسهيل وصول الخدامات المالية.

حيث أصبح قيام مؤسسات مالية شاملة في القطاع المصرفي والمالي امر ضروري وحتمي باعتبار تولد الحاجة لتوفير مختلف الخدمات، بتكاليف معقولة والى مختلف الشرائح بما في ذلك ذوي الدخل المنخفض في المجتمع. بمعنى انه أهمية الشمول المالي تكمن في مدى القدرة على إيصال واستخدام تلك الخدمات التي تتيح تمويل مشاريع تنموية كالمشاريع الصغيرة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية، كخلق تكافئ للفرص وتقليص البطالة والحد من الفقر مما يساهم في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي عن طريق تعميم مختلق الخدمات واقحام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تأمين وتوسيع نطاق الاستخدام.

-نتائج اختبار الفرضيات

-اكدت الفرضية الأولى صحتها بحيث ان للتمويل المصغر والتكنولوجيا المالية اسهام معتبر في تعزيز النمو الاقتصادي.

- أكدت الفرضية الثانية صحتها حيث ان لمؤشرات الشمول المالي تأثير مختلف الاتجاهين منها إيجابي كامتلاك الحسابات المصرفية و ماكينات الصرف الالي بمعنى انهم كلما ارتفع ملكية الحسابات او ماكينات الصرف الالي او الائتمان بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنفس الوحدة مما ينعكس تأثيرهم إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، و هنالك تأثير سلبي حيث انه كلما فروع البنوك التجارية او الادخارات بوحدة واحدة ينخفض معدل النمو الاقتصادي، بمعنى هنالك علاقة طردية إيجابية و هي مختلفة على حسب المؤشر (امتلاك الحسابات المصرفية لكل 1000بالغ،ماكينات الصرف الالي لكل 100.000بالغ، الائتمان الموجه للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي)، بحيث ان الزيادة في هذه

المؤشرات ينعكس إيجابيا على زيادة التمويل و بالتالي زيادة الاستثمارات . اما التاثير السلبي للمتغيرين (فروع البنوك التجارية لكل 100.000بالغ و الادخار من اجمالي الناتج المحلي) أي ان تلك الفروع تستخدم للسحوبات فقط و ليس للادخارات وبالتالي نقص الائتمان و التمويل مما يقلل من حجم الاستثمارات و ذلك يؤثر سلبيا على معدات النمو الاقتصادي.

-أكدت الفرضية الثالثة صحتها فما يتعلق بتأثير الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت مؤشرات كلا من امتلاك الحسابات تأثير سلبي اذن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر أي بالنسبة لمعلم امتلاك الحسابات المصرفية نلاحظ أن إشارته سالبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر أي زيادة امتلاك الحسابات المصرفية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي ينخفض ب 1.69 وحدة، بالنسبة لمتغير فروع النوك التجارية فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية احصائيا أي أن العلاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر CBBوتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير بالزيادة بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب 37.91 وحدة،و بالنسبة لمؤشر الادخار من اجمالي الناتج المحلي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر CBBحيث إذا زاد حجم DC بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 2.20 وحدة، بالنسبة إلى معامل تقدير ماكينات الصرف الالي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر ATM حيث إذا زاد حجم ATM بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 0.38 وحدة، و بالنسبة إلى معامل تقدير الائتمان من اجمالي الناتج المحلي فقد جاءت إشارته موجبة وغير معنوية إحصائيا أي أنه يوجد علاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي والمتغير المفسر GP حيث إذا زاد حجم GP بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 5.70 وحدةو تأثير إيجابي بالنسبة لكل من فروع البنوك التجارية و ماكينات الصرف الالي و الادخارات و الائتمان من اجمالي الناتج المحلي إشارتهم موجبة ومعنوية احصائيا أي أن العلاقة موجبة بين المتغير التابع الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي و هذه المتغيرات المفسر وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث إذا تغير بالزيادة بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بنفس وحدة.

-أهم النتائج المتوصل اليها:

- الشمول المالي يعتبر أداة مهمة للقضاء على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية.

- تعمل المبادرات الدولية من الهيئات و المنظمات على تفعيل وتعزيز مستويات الشمول المالي.
- توجد علاقة بين الشمول المالي و التمويل المصغر بما يعزز النمو الاقتصادي و هو ما يؤكد الفرضية.
- تساهم التكنولوجيا من إيصال و اتاحة الخدمات المالية بما يعزز المول المالي.
- لقياس الشمول المالي هنالك مؤشرات موضوعة من منظمات دولية.
- يوجد تأثير مختلف لمؤشرات الشمول المالي على معلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الدراسة و هو ما يؤكد الفرضية.
- هنالك تأثير سلبي لبعض مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر و هو ما يؤكد الفرضية.
- يعتبر الشمول المالي أداة مهمة لتحقيق اهداف اقتصادية، عن طريق الخدمات التي تتاح لكافة فئات المجتمع دون تهميش أي فئة.
- وجود علاقة إيجابية قوية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر و الدول المختارة.

- **التوصيات**

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، ومن خلال النتائج المتوسل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب العمل على تطوير المنتجات و الخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة و ذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة.
- يجب مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات و المنتجات لهم، بالإضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار و التأمين ووسائل الدفع و ليس فقط الإقراض والتمويل.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، و انشاء مكاتب الاستعلام، وحماية حقوق الدائنين تسهيل أنظمة الدفع و الضمانات و التسوية المصرفية الالكترونية.
- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية و جعلها أساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم ثقة في النظام المالي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء و تمكينهم في اتخاذ القرارات المالية سليمة و مبنية على معلومات دقيقة
- ضمان حماية المستهلك عبر التوعية و التثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه و واجباته والمزايا و المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة الى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المتجهات والخدمات المالية.

- إرساء مخطط استراتيجي يجمع بين مؤسسات الدولة و المؤسسات الخاصة لبلورة التوجيهات الاستراتيجية لتحديد اطار قانوني لتوفير اليات التمويل.

-افاق الدراسة

في الأخير يمكننا القول ان هذه الدراسة هي محاولة لمعالجة هذا الموضوع و تفتح مجال للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- دور الشمول المالي في محاربة الفقر و البطالة.
- مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور التمويل الإسلامي لتعزيز النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر
و المراجع

أولا: الكتب

1.جلال خشيب؛ النمو الاقتصادي

2.محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية، مطبعة الحيرة، الإسكندرية، مصر.

3.محمد صالح قريشي،علم اقتصاد التنمية ،اثراء للنشر و التوزيع ،العراق،2020.

4.بد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، 2021.

5. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006.

6. سليم فيصل النابلسي ،التمويل الأصغر المفاهيم الأساسية و الممارسات المؤسسية ،دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2021.

7. امين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، مخبر منشورات تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،المكتبة الوطنية الجزائرية للنشر، 2021

8. هايل عبد المولى، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

9. محمد الشفيع عيسى مفاهيم عامة حول التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية بحوث اقتصادية عربية مصر 2008.

10. حنان طيب؛ الشمول المالي؛ سلسلة كتابية تعريفية موجهة لفئة الشباب في الوطن العربي؛ صندوق النقد العربي؛ أبوظبي الامارات العربية المتحدة؛2020.

ثانيا: المذكرات و المطبوعات الجامعية

11. شهات و هيبة،النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الافاق درسة قياسية ،أطروحة لاستكمال الدكتورة، علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر، 2019.

12. نجلاء محمد أبو وردة، قياس الأهمية النسبية للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي النمو الاقتصادي في ماليزيا، أطروحة لنيل الدكتورة ، تخصص اقتصاد كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ،مصر، 2018.

13.دومة حسنية، العلاقة بين الاشتمال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و الدول المختارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص مالية و إدارة أعمال، شعبة علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،2020/2019.

14. امين حواس، محاضرات في النمو الاقتصادي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص اقتصاد التنمية، العلوم الاقتصادية، تيارت ،2016.

ثالثا: المقالات و المداخلات

15. سامية مطاري، دراسة لمحددات الاستبعاد المالي، في منطقة المغرب العربي في استخدام الجيل الثاني، مجلة مجاميع المعرفة، المجل د8، العدد .2022

16. ايمان فتحي الحماسي، تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل، العدد الثالث، مصر ،2022.

17. آلاء محمد غنيم، مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المجلة العلمية للدراسات البحوث المالية، كلية التجارة، المجلد 4، ال عدد2، 2023.

18. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فسلطين، مارس 2016.

19. افتخار محمد مناجي،دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي ،مجلة الإدارة و الاقتصاد،المجلد02،العدد 02،العراق.

20. فضيل البشير ضيف ،واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر ،مجلة إدارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ،المجلد06،العدد24،الجزائر ،2020.

21. أسامة قراح،رحمة عبد العزيز،الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك،مجلة طبنة لدراسات العلمية الاكاديمية ،المجلد04،العدد02،الجزائر :2021.

22. وسطي أسماء وآخرون، الشمول المالي في البلدان العربية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجم نت، المجلد 04، العدد 01، جافني 2023.

23. بهلولي مراد و اعمر سعيد شعبان، اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية قياسية(2004–2020)،دراسات اقتصادية ،االمجلد17، العدد 01، الجزائر ،2023.

24. بالطاهر بختة، العقون عبد الله، الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، عنوان المداخلة الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، نوفمبر 2018.

25. شكوري محمد، إثر الشمول المالي على كفاءة البنوك الجزائرية، مجلة الإضافات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 05 ،2022.

26.ايناس فهمي، إثر الشمول المالي على تفاوت في توزيع الدخل في مصر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2023.

27. خولة حسين حمدان وآخرون، التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز درجة الشمول المالي تجربة الصين، مجلة البحوث الاقتصاد والمناجم نت، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد 01، جافني 2023.

28. غريب الطاوس و دريد جنان ،استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،مجلة الاقتصادية الجزائرية ،المجلد15،العدد 01،الجزائر ،2021.

29. عماري سهيلة وآخرون، الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمال الأعمال، المجلد 06، ال عدد01، 2022.

30. أشرف إبراهيم عطية؛ تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات؛ عرض التجربة مصر؛ المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع؛ مجلد2؛ ال عدد2؛2021.

31. تيقان عبد اللطيف، التمويل الأصغر الإسلامي و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان ،مجلة العلوم الإدارية و المالية، الجزائر ،المجلد06 ،العدد0 ،2022.

32. شيلي وسام ،دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي –دراسة حالة الأردن– ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، المجلد 14، العدد 01،الجزائر،2021.

33. ريما برارمة و سلمى مهادي، التمويل الأصغر كالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تجربة(السودان بنغلادش الجزائر)، مجلة الاقتصاد الوطني و العولمة ، المجلد03 ،العدد 02 ،الجزائر ،2022.

34. طويطي مصطفي و عبد اللطيف حيمودة ،الية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مجلة الأبحاث كمية ونوعية ، المجلد 01 ،العدد 01 ، الجزائر ، 2022.

35. شادي يوسف عبد الله ساهر محمد عدوس، دور المشاريع الصغيرة للحد من الفقر و البطالة ،مجلة الاقتصادية و التجارية ،المجلد03، العدد 03، 2017.

36. عبير احمد عبد الحافظ،الأهمية النسبية لابعاد الشمول المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية –دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية ،المجلد14،العدد01، مصر ،2017.

37. حدوش شروق، الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تجربة كينيا، مجلة التنويع الاقتصادي الجزائر،2021،المجلد02،العدد02.

38. خلف الله بن يوسف،مساهمة التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،المجلد18،العدد02،الجزائر ،2021.

39.احمد سعيد و ايمان فاروق حداد ، الشمول المالي و انعكساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر ،مجلة كلية الاقتصاد و السياسة ،المجلد 15 ،العدد 14 ، افريل 2022 ،مصر

رابعا:التقارير

40. البنك الدولي؛ الشمول المالي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء؛ مارس 2022.

41. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول العربي للمنطقة العربية.2021.

42.تقرير بنك المركزي النيجيري

43.تقارير بنك الجزائر (2012-2021)

خامسا: مواقع الانترنت

44. https://www.afi-global.org

45.https://www.medmsmes.eu/ar

46. https://new-delhi.embassy.qa/ موقع سفارة دولة قطر في الهند،

47. https://www.dlileurope.com/information-about-denmark.html,

48.https://lawyersitaly.eu/open-a-financial-co-

49.https://www.cbn.gov.ng/fininc

50.https://dgpp.mf.gov.dz/ar

51.https://fr.countryeconomy.com/gouvernement/pib

قائمة الملاحق

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/18/23 Time: 13:35
Sample: 2006 2022
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 97

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.88365	1.557052	6.989911	0.0000
LBA	0.487482	0.199405	2.444684	0.0164
LCBB	-0.534791	0.319706	-1.672760	0.0978
LATM	-0.511548	0.158005	-3.237544	0.0017
LDC	3.460179	0.241630	14.32014	0.0000
LGP	-5.653379	0.459480	-12.30386	0.0000

R-squared	0.868773	Mean dependent var	2.995961
Adjusted R-squared	0.861563	S.D. dependent var	2.414942
S.E. of regression	0.898530	Akaike info criterion	2.683746
Sum squared resid	73.46939	Schwarz criterion	2.843007
Log likelihood	-124.1617	Hannan-Quinn criter.	2.748143
F-statistic	120.4914	Durbin-Watson stat	0.969940
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/18/23 Time: 13:36
Sample: 2006 2022
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 97

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.643638	2.850218	0.225820	0.8219
LBA	0.618420	0.162991	3.794207	0.0003
LCBB	1.486638	0.543599	2.734805	0.0076
LATM	-1.381725	0.287398	-4.807710	0.0000
LDC	-0.197399	0.427718	-0.461517	0.6456
LGP	-0.109289	0.783267	-0.139529	0.8894

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.945514	Mean dependent var	2.995961
Adjusted R-squared	0.939179	S.D. dependent var	2.414942
S.E. of regression	0.595572	Akaike info criterion	1.907852
Sum squared resid	30.50472	Schwarz criterion	2.199829
Log likelihood	-81.53081	Hannan-Quinn criter.	2.025913
F-statistic	149.2396	Durbin-Watson stat	1.432054
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/18/23 Time: 13:37
Sample: 2006 2022
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 97
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.88365	1.032060	10.54556	0.0000
LBA	0.487482	0.132171	3.688255	0.0004
LCBB	-0.534791	0.211910	-2.523666	0.0133
LATM	-0.511548	0.104730	-4.884429	0.0000
LDC	3.460179	0.160160	21.60456	0.0000
LGP	-5.653379	0.304557	-18.56263	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.595572	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.868773	Mean dependent var	2.995961
Adjusted R-squared	0.861563	S.D. dependent var	2.414942
S.E. of regression	0.898530	Sum squared resid	73.46939
F-statistic	120.4914	Durbin-Watson stat	0.969940
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.868773	Mean dependent var	2.995961
Sum squared resid	73.46939	Durbin-Watson stat	0.969940

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	121.127515	5	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.